جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير الحراك النقابي على السياسة التعليمية في الجزائر

دراسة حالة الطور الثانوي

2015-2000

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص سياسة عامة وإدارة محلية.

إعداد الطالبة:
ثريا سكرافه

إشراف الأستاذ:
بن الصغير عبد العظيم

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
بن الصغير عبد العظيم		مشرفًا ومقررًا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

تمهيد

استطاعت الحركات النقابية العمالية في الكثير من بلدان العالم أن تنظم صفوف الطبقة العاملة وأن تقود نضالها وأن تجعل من شروط العمل أكثر إنسانية، ووضعت حدا لإشكال الاستغلال و رفع الظلم على الطبقة المستضعفة من العمال خلال قرون مضت ومازالت إلى حد الآن تقوم بوظيفتها كون المجتمع في ديناميكية متواصلة، وتعتبر الحركة النقابية الجزائرية من بين الحركات العمالية التي ظهر قديما نظرا لتأثرها بنشاط النقابات الفرنسية، وقد واتسمت بالنضال المطلبي الاقتصادي الظرفي أحيانا، النضال التحرري الوطني أحيانا أخرى، إلى أن تم تأسيس الاتحاد العام لعمال الجزائريين سنة 1956 تحت مظلة جبهة التحرير الوطني في إطار تنظيمي وتنسيقي مثبت، العمل والمطالب والتوجهات والأهداف لتكلل الجهود المبذولة بالحصول على الاستقلال سنة 1962 لتصدر السلطة بقيادة الحزب الوحيد والواحد جبهة التحرير الوطني قوانين جديدة واعترفت بحق التنظيم النقابي في النقابة الوحيدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي مرت بمرحلتين؛ مرحلة التسيير الذاتي ثم مرحلة التسيير الاشتراكي.

مما ألزم النقابة الوحيدة الإسهام في التسيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء الاشتراكية واندماج العمال وتأطيرهم ضمن المبادئ الاشتراكية وتوعيتهم وفق متطلبات النظام السياسي تسييس النقابة استغلته فئات طفيلية وصولية قصد الحصول على مكاسب والوصول إلى مراتب عليا في هرم السلطة مما أسهم في تهميش العمل النقابي الحقيقي بانعدام الممارسة الديمقراطية داخل النقابة والتمثيل الحقيقي للعمال.

نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي توالت على الجزائر فترة الثمانيات أدت إلى انفجار الوضع وخروج الشعب عن طاعة السلطة محدثا، صدامات دفعت بدورها إلى التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والنقابية بعد أحداث أكتوبر 1988 نتجت عنها تغييرات دستورية

سنة1989سمحت تشريعاته بتحرير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من وصاية جبهة التحرير الوطني وتحولها إلى نقابة مطلبيه، وفتح المجال الإنشاء نقابات مستقلة وفي مختلف القطاعات التي أكدت وجودها منها نقابة القضاء والمحامين الإدارة العمومية، والصحة ، والتربية والتعليم.

ويعتبر قطاع التربية والتعليم في الجزائر من القطاعات التي استغلت الوضع بعد صدور دستور 1989الذي تمخض عنه تغيير في الاتجاه السياسي الاجتماعي والاقتصادي وعلى اعتبار أن الحركة النقابية تنظيم اجتماعي، وسياسي يهدف إلى تغير الاتجاه العام خاصة بصدور القانون90_14 المؤرخ في جويلية 1990المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي(1)، ما أدى إلى بروز العديد من النقابات المستقلة والمدافعة عن الحقوق العمالية في هذا القطاع.

كما أن التعليم في الجزائر قد شهدت بمختلف مستوياته جملة من الإصلاحات والتحويرات ، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ تسعى من خلالها السياسة التربوية الجزائرية إلى محاولة تفعيل دور التعليم في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر خاصة خلال 15 سنة الأخيرة ، على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونظرا للاهتمام العالمي المتزايد للتربية والتعليم في ظل الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي الحاصل والذي أصبح يفرض نفسه بقوة.

وقد تواجد النقابة كظاهرة اجتماعية في القطاع التعليمي لتشكل منفعة أجابية للنظام الاجتماعي وكذلك الاقتصادي، من خلال ما يمكن أن تساهم به في تحقيق الانسجام في علاقات بين العمال وأرباب العمل واستطاعت نقابات المستقلة والناشطة في القطاع التعليمي في الجزائر أن تساهم في إحداث تغير عدة على

(1)_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90_14 المؤرخ في 02جوان 1990.المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي.

مستوى المنظومة التعليمية منذ بدايات نشاطها؛ هذه الأخيرة إلى فرض وجودها في الساحة التعليمية كفاعل غير رسمي يشارك في تحديد السياسة التعليمية.

ويتمحور موضوع الدراسة حول على العمل النقابي في الجزائر والمراحل التي مر بها خلال الفترة الأحادية والتعددية، الكشف عن طبيعة النقابة التنظيمية والهيكلية والوقوف على نوعية المطالب والأساليب التي تستخدمها لدفاع عن هذه المطالب كما يتم اكتشاف الرابط القائم بين الحراك النقابي في التعليم الثانوي في الجزائر والسياسة التعليمة المنتهجة وذلك من خلال الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الحراك النقابي على السياسة التعليمية لطور الثانوي في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية لدور النقابة المستقلة UNPEF في الفترة الممتدة من 2000الى2015؟

الأسئلة الفرعية؟

1) ما المقصود بكل من الحراك النقابة والسياسة التعليمية؟
2) ما هي أهم الإصلاحات التربوية المنتهجة الجزائر؟
3) فيما تتمثل اختصاصات نقابة التعليم الثانوي "الانباف" في المجال التربوي؟

الفرضيات:

1) كلما تعدد مفاهيم السياسة التعليمية والحركات النقابية كلما أدى ذلك إلى الخلط في طبيعة عمل كل منهما.
2) كلما زادت ضغوطات الحركات النقابية الناشطة في القطاع التربوي في الجزائر بوسائلها المتعددة كلما أدى إلى استحداث إصلاحات تربوية جديدة.
3) كلما كانت حركية نقابة أساتذة التعليم الثانوي UNPEF أكثر فعالية في الساحة التربوية كلما زاد دورها في صنع السياسة التعليمية.

أهمية الدراسة:

1) توجيه الأنظار إلي الحركة النقابية كشريك مساهم في تحديد توجهات السياسة التعليمية بالجزائر.
2) محاولة لفت الانتباه إلي الأدوار المتعددة للحراك النقابي في القطاع التربوي الجزائري.
3) البحث عن واقع العمل النقابي في القطاع التعليمي مع التركيز عليه في الفترة الحالية .

أهداف الدراسة:

1) البحث عن واقع العمل النقابي بالمؤسسة التعليمية ومساهمة النقابات المستقلة في تحقيق مطالب الأعضاء المنخرطين فيها .
2) الكشف على تأثير الحراك النقابي في الإصلاحات المختلفة التي تمس قطاع التربية في الجزائر.
3) معرفة أساليب العمل النقابي في المجال التربوي واهم العراقيل التي توجه أثناء تأدية مهامه .

أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية.

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع الحراك النقابي وكشف تأثيره على القطاع التعليمي نظر لجدية الموضوع وحيويته البحثية بحيث يعطي أفاق واسعة للباحث في تحديد الإطار العملي الذي يرتكز عليه الحراك النقابي داخل القطاع التعليمي.

- الأسباب الموضوعية.

محاولة تحديد رابط علمي منهجي عن ما هو متوفر على الموضوع في الواقع من خلال تحديد الدور الذي يقوم به الحراك النقابي اتجاه إصلاح المنظومة التعليمية؛ وكذلك الإسهام في إثراء البحث العلمي وتحليل الحركة النقابية أكاديميا وكإطار نابع من عالم الشغل يساهم في إصلاح السياسة التعليمية.

أدبيات الدراسة:

تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة في إعداد البحوث العلمية بما توفره من سند معرفي ومنهجي للباحث يستعين به في إعداد بحثه وتحقيق أفضل النتائج العلمية فالمعرفة العلمية، ذو خاصية تراكمية فنهاية كل بحث هي بمثابة بداية آخر وانطلاق لدراسة جديدة وذلك من أجل الكشف والتعرف على حدود المعرفة التي وصل إليها الباحثون وإمكانية تطويرها, وتنطلق هذه الدراسة من جملة من الدراسات السابقة منها :

الدراسة الأولى :

دراسة الباحثة شطيبي حنان " الحركة النقابية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي دارسة حالة جامعة منتوري قسنطينة" مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية جامعة قسنطينة حيث بينت في الفصل الأول الإطار النظري للعمل النقابي ثم تطرقت إلى نشأة و التطور العمل النقابي في الجزائر وكان الفصل الثالث و الرابع خاص بدارسة حالة العلاقة و اثر العمل النقابي للأساتذة على الأداء البيداغوجي في الجامعة لجزائرية مع إجراء عمل تطبيقي في جامعة منتوري بقسنطينة. و من خلال دارستها توصلت إلى أن انخراط الأساتذة يرجع إلى سعيهم للحصول على حقوقهم الاجتماعية مثل السكن و المنح كما أن عدد لانخراط في النقابات تزايد عن ما مضى و تأكدت الباحثة أن الأداء البيداغوجي يتأثر بالحركة النقابية.

الدراسة الثانية: دراسة أعدت من طرف الطالبة مرابط أحلام "واقع المنظومة التربوية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسات التربية لمدينة بسكرة " مذكرة ماجستير اشتملت الدراسة على فصول نظرية وأخرى منهجية وميدانية تناولت التربية والتعليم في الجزائر قيل الاستقلال وبعد مركزة على الإصلاحات الجديدة نحو الأفضل يتطلب

جملة من الإجراءات تتمثل أساس في إعادة تكوين أفراد القطاع التربوي من طاقم إداري وبيداغوجي على توفير تلبية مطالبهم وتحسين مستواهم المادي والمعرفي.

- **الإطار المنهجي.**

أولا: مناهج

منهج دراسة الحالة : هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما([2])، كما يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها وإدراك خفاياها أو معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها و تحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة لغرض الحصول على أهم المعلومات و الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بالنقابات المستقلة والناشطة في القطاع التعليمي والعوامل المساعدة التي يرتكز عليها الحراك النقابي في تحقيق أهدافه والتأثر على القطاع التعليمي وتحقيق مطالبه.

ثانيا: المقتربات

مقترب النخبة: يحدد هذا المقترب دور النخب والمتمثلة في النقابات المستقلة الناشطة في القطاع التربوي وتحديد مدى قدرتها على فرض مطالبها على الجهات المسؤلة عن هذا القطاع من خلال قدرتها على التأثير السياسة التعليمية بحيث يحدد دورها و مدى إمكانيتها لتحقيق اكبر قدر ممكن من المطالب لهذه الفئات.

([2])_ محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: مفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: [د د ن] 1997 ، ص86.

ثالثا: الادواة

المقابلة: تعرف بأنها اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعريف على بيانات من طرف الأخر في موضوع محدد أو عم راية فيه أو الكشف عن التوجهات الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه(3)، وقد تم الاعتماد على الأداة المقابلة في هذه الدراسة بغية توضيح كيفية عمل النقابة والعلاقة التي تربطها بالسياسة التعليمية.

- **حدود الدراسة:**

تتجسد حدود الدراسة في الإطار الزماني الممتد من سنة 2000 وهي السنة التي تم الإعلان في ها عن إصلاح المنظومة التربوية وتنصيب لجان خولت لها هذه المهمة إلى غاية 2015، في هذه المرحلة تم تحديد تأثير الحراك النقابي على المنظومة التعليمية من خلال تبيان الدور الذي قام به اتجاه الإصلاحات التي مست القطاع التعليمي.

- **صعوبات الدراسة.**

1) قلة الدراسات المعالجة للموضوع مباشرة مما يستلزم القراءة الانتقائية والتي تستغرق وقت أطول.
2) تسارع الإحداث وتشابكها مع مسار الإصلاح التربوي في الجزائر.
3) حركية الموضوع وتصاعد الحركة النقابية في الفترة الأخيرة نتجه لكثرة التغيرات الموجودة على الساحة التعليمية.

(3)_**مرجع نفسه**، ص 249.

- **تقسيم الدراسة**

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول

تضمن الفصل الأول مبحثان:

المبحث الأول: يحدد ماهية الحركة النقابية في شقها الغوي والاصطلاحي جملة الأهداف والمبداء التي تقوم عليها وأهم وسائل عملها.

المبحث الثاني: يتمحور حول تعريف السياسة التعليمية، أهدفها وأهميتها ، خصائصها ومستوياتها.

يحمل الفصل الثاني عنوان علاقات الحركة النقابية بإصلاح السياسة التعليمية في الجزائر

تناول فيه ثالث مبحث أساسية:

المبحث الأول تضمن التطور التاريخي للحركة النقابية في الجزائر خلال الفترة الأحادية التعددية أهم النقابات المستقلة والناشطة في القطاع التربوي

حدد المبحث الثاني مراحل التي مر بها التعليم في الجزائر مشيرا إلي أهم الإصلاحات التي تخللت هذا القطاع

المبحث الثالث خصص لتقيم العلاقة التي تربط الحراك النقابي بالمنظومة التعليمية مع تحديد أهم العراقيل التي توجهها.

الفصل الثالث: خصص لدراسة حالة حركة نقابية الناشطة في القطاع التعليمي unpaf

مقدمة الفصل الثاني:

مر الحراك النقابي في الجزائر بمراحل صعب منذ بداية تأسيسه حيث ارتبط هذه المراحل بمتغيرات هامة أثرت على عمله ونتج عنها ظهور تنظيمات نقابية مستقلة بحسب قطاعات التي تنشط فيها ويعد قطاع التربية والتعليم من بين القطاعات التي تأثرت بحرك النقابي.

سيتم تناول في هذا الفصل نشأة الحركة النقابية في الجزائر وعلاقتها بالمنظومة التعليمية من خلال:

المبحث الأول: يحدد تطور الحركة في الفترتين الأحادية والتعددية كما يتم تحديد نقابات المستقلة في قطاع التعليم.

المبحث الثاني: يتمحور حول مراحل التي مر بها تعليم في الجزائر بعد الاستقلال كما يحدد الإصلاحات التربوية الجديدة المنتهجة في القطاع.

المبحث الثالث: يحدد علاقة الحركة النقابات المستقلة والناشطة في القطاع وقدرتها على المساهمة في تحديد خطوات الإصلاح.

المبحث الأول: واقع الحركة النقابية في الجزائر.

المتتبع لتاريخ الحركة النقابية في الجزائر يرى أنها لا تختلف كثيرا في بدايات ظهورها عن باقي النقابات في العالم كما أن تطورها ارتبط بالمغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أثرت تأثيرا حاسما على تشكيل الطبقة العاملة وتكوينها ونشاطها وتطور أدوارها وأدواتها النضالية لتحقيق مطالبها ، في هذا الإطار يمكن استعراض التطور التاريخي للحركة النقابية في الجزائر على النحو التالي:

المطلب الأول: الحركة النقابية في الفترة الحادية 1962_1988.

ارتبطت النقابة الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالحزب الواحد، وذلك نتيجة وجود انقسامات داخلية واقتصاد ضعيف خاصة بعد رحيل المعمرين وتفشي البطالة والأمية وقد بدأت هذه المرحلة بجملة من التناقضات التي كان يعيشها الجزائريون في ذلك الوقت الخاصة بالعمل والمتمثلة في:

1) يد عاملة غير مؤهلة الأمر الذي أدى إلى عدم التحكم في التكنولوجيا المستخدمة.

2) يد عاملة ذات أصول اجتماعية فلاحيه ناتجة من الهجرة والنزوح الريفي والتخلي عن العمل الزراعي.

إن جل هذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي ككل، إذ أدت بالنقابة إلي الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي بالتالي عملت تحت غطاء الحزب الذي بدوره يخضع للسلطة الحاكمة فهي لم تكن سوى منظمة جماهيرية تعمل على تحقيق السياسة التنموية في الواقع الميداني(1)

كما أن البلاد تعرضت لأزمة سياسية حادة أيضا في صيف 1962 بسب الصراع حول السلطة بين الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي انتهى بانتصار هذا الأخير، وتبنى الاتحاد

(1)_ نعيم بومقورة ، "الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية الأجر نموذجا". **مجلة إضافات**. العدد1، 2007، ص 3.

العام للعمال الجزائريين موقفا محايدا من الأزمة وهو موقف لم يرضه المكتب السياسي واعتبره نوعا من التأييد للحكومة المؤقتة؛ مما أدى إلى وقوع صراع بين التنظيمين. (1)

تضاعف هذا الصراع عندما طالبت المركزية النقابية بلعب دور سياسي و المشاركة في وضع الدستور بالإضافة إلى الكشف عن الرغبة في الاستقلال عن جبهة التحرير الوطني، رغم التوصل إلى اتفاق في 20 ديسمبر1962 لإنهاء الخلاف و اعترف الحزب للمركزية النقابية بالحرية في تنظيم نفسها على أن تلتزم في المقابل بتأييد السلطة في سياستها الاقتصادية والاجتماعية فإن الصراع استمر لعدم وضوح دور المركزية النقابية.(2)

لقد ورثت الجزائر اقتصادا متخلفا ومشوها وواجهت معضلات جمة بعد الاستقلال بسبب انسحاب الاستثمارات الأجنبية والتخريب العمدي الذي ارتكبته منظمة الجيش السري الفرنسي في المصانع والمنشآت ولذا ركزت الأعمال الإنمائية في البداية على ترميم لاقتصاد وتخليصه من الارتباك وأثار التخريب؛ كما شهدت المؤسسة العمومية الاقتصادية كخلة أساسية في الاقتصاد الوطن تعاقب أنظمة تسير تأثرت بها باعتبارها نسق مفتوح ويظهر دور النقابة العمالية في هذه مرحلة على النحو التالي: (3)

---

(1)_ سعيد بوشخو، " اشكالية الاستقلالية و الاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر 1962_1972". **مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997)، ص_ ص 59 _60.

(2)_ Salleh Bey , **L'Assemblée nationale constituante Algérienne, voir L'Annuaire de L'Afrique du nord** Paris: édition , 1962 ,P 117.

(3)_محمد سعد إبراهيم، **الإعلام التنموي و التعددية الحزبية**. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 2002، ص 72.

1_ مرحلة التسيير الذاتي. 1963

تعتبر مرحلة التسيير الذات أولى مراحل التسيير التي عرفتها المؤسسة العمومية الجزائرية، في هذه المرحلة كان العمال قد اسند لهم دورا مهما في عملية التسيير ومتابعة نشاط المؤسسة التي يعتبر فيها العامل أيضا مالكا وبهذا تعتبر ظروف العمل الذي من أجير يصبح منتجا ومسيرا، ويمكن القول أن نظام التسيير الذات أعطى للمؤسسات نوعا من الاستقلالية في تسيير شؤونها من خلال الهيأة التي تنظمه وتسييره والمتمثلة خاصة في لجنة التسيير التي أصبح يعرف بها التسيير الذات نظرا لمهامه في مساعدة مدير(1).

ولقد طالبت النقابة بالمشاركة في السياسة الاقتصادية من اجل تمثيل مصالح العمال والدفاع عنهم وكذا فتح حوار مع السلطة للتحديد العلاقة بين الطرفيين، رغم اتفاق20 سبتمبر1963 حول دور النقابة واستقلاليتها في اتخاذ قراراتها واختيار ممثلها؛ إلا أنه بقى مجرد حبر على ورق حيث عملت السلطة على تأكيد مبدأ «نقابة الدولة » خاصة بعد تطبيق التسيير الذات لتجعل منها أداة لتنفيذ سياستها وإضفاء الشرعية على قراراتها لدى العمال، وبهذا أصبحت كل أعمال النقابة تسجل في إطار الحزب مثل تعيين القادة النقابيين الإشراف على المؤتمرات تسوية نزاعات العمل الأمر الذي جعل النقابة تفقد مصداقيتها لدى العمال وتبتعد شيئا فشيئا عن قاعدتها وبالتالي يزداد ضعفها(2).

2_ مرحلة التسيير الاشتراكي: 1971_ 1988

صدر التسيير الاشتراكي للمؤسسات بأمر رقم 74 – 71 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 يؤسس مشاركة العمال في تسيير ومراقبة مؤسسات القطاع العام و تجسد خاصة في مجلس العمال المنتخب لمدة ثلاث

(1)_ إدريس بولكعيبات، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين". **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد12، 2007، ص 5.

(2)_ Jeanne Favret **, le syndicat le travailleurs et le pouvoir en Algérie une annuaire de l'Afrique du nord**. Paris :CNRS,1977 , p 46 .

سنوات زيادة على ذلك فأنه يعد في نفس الوقت مجلسا نقابيا على مستوى المؤسسة(1)، إن هذا النمط من التسيير يعتبر محاولة لتنظيم المؤسسة وفق قانون جديد يراعي مشاركة العمل في التسيير إلى جانب دورهم كمنتجين وبتطبيقه نشأت في المؤسسات العمومية مجالس عمالية منتخبة تمارس احتجاجاتها في المسائل التي تهم تسيير المؤسسات سياسة التشغيل وقضايا العمال المختلفة بواسطة لجانه الدائمة(2).

يمكن تحديد أهم نقاط التسيير الاشتراكي والذاتي لنقابة العمالية في النقاط التالية:

1) الطابع السياسي للنقابة الجزائرية فهي لم تعنى بالمطالب المهنية والاجتماعية الناتجة عن الحياة العملية والمعيشية للعمال، وإنما عملت على متابعة وتنفيذ البرامج السياسية.

2) الطابع الاحتكاري الذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين لجل العمال والطبقة الشغيلة في الجزائر.

3) الطابع البيروقراطي وذلك يعود إلى تنفيذ الانخراط والانتخاب.

كما أن تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات أثبتت حقيقة الهيمنة الفعلية لمجلس المديرة الذي كانت سلطته أكبر من سلطة مجلس العمال في إدارة المؤسسة؛ فالنقابة التي شهدت انضماما سريعا من طرف العمل في حقوقها لم تؤدي دورها كما يجب كونها أسندت إليها مهمة تطبيق وتحقيق مبادئ التسيير الاشتراكي فأهملت بذلك دور العمل في المشاركة الفعاله في التسيير والمراقبة والإرباح والإنتاج كما تنص عله المادة 169من القانون الأساس للعمال.

---

(1)_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 74 – 71 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971، المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجزائر.

(2)_ عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ص 28.

ولقد شدد النقابيون من خلال الندوات والمؤتمرات التي عقدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين على توسيع القاعدة النقابية لتشمل على وجه الخصوص الإطارات المسيرة والتقنية وإعطاء الأولوية للتكوين السياسي والنقابي والعلمي والتركيز على الاختيار السليم للرجال لضمان تمثيل أفضل للعمال.(1)

3_ مرحلة إعادة الهيكلة:

إن الغاية الحقيقة من الهيكلة هي ليس فقط تحريك المنشآت الاقتصادية وجعلها أكثر فعالية بل الهدف منها أيضا الحد من مخاوف السلطة من فقدانها والسيطرة على الأوضاع لاسيما بعد انخفاض القدرة الشرائية كما أن هذا الإجراء كان تمهيدا للمرور إلى اقتصاد السوق الذي تطلب إعداد وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة بنوعيها من اجل القضاء على الاختلالات الداخلية فيها.

وقد كان لهذه المرحلة التي مر بها الاقتصاد الوطن انعكاسات سلبية على دور النقابة وبنيتها البشرية حيث عرفت النقابة تقليصا في عدد المنخرطين والذي أرجعه الأمين العام للاتحاد آنذاك، إلى نقص التكفل بالمشاكل الاجتماعية والمهنية للعمال ومتابعتها ميدانيا بالإضافة إلى العجز الذي أصبحت تعان منه المؤسسات الوطنية العمومية، وقد حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين تدارك الوضع الذي أل إليه وضع النقابة ودعيت في تلك الفترة من طرف أمينها العام إلى التحرك والتنقل في لميدان.

وضرورة محاربة التبذير والإهمال والاتكال والهروب إلى الأمام وهو الذي أعطى دافعا للنقابة معتمدة على جميع العمال من أجل إحداث التغيرات على مستوى البنية البشرية للمؤسسة بتوقيف المسؤولين الذين

(1)_ محمد سعد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص_ص 79_80.

تهاونوا في السهر على تحقيق المؤسسة التي يردون وبرزت النقابة كعنصر فاعل في تحديد سياسة إعادة الهيكلة.(1)

إن هذه الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى وقوع إضرابات واحتجاجات من طرف العمال وقوبلت بالقمع من قبل السلطات التي كانت ترفض مثل هذه النشاطات النقابية والملاحظ أن النقابة في هذه الفترة كانت تتمتع بنفس الخصائص مقارنة بالفترة السابقة، فلم تكن مطلبيه وإنما منظمة تسييرية تابعة للدولة وليست منفصلة عنها، فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا.

ثانيا: الحركة النقابية الجزائرية من التعددية إلى الفترة الحالية.

كان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر، ظهور إطار دستوري وقانون جديد سنة 1989نتج عنه عدة تغيرات جوهرية على نطاق واسع خاصة في الجانب السياسي حيث تم الانتقال من النظام الأحادي إلى ألتعددي والذي تولدت عنه التعددية النقابية، لقد أقرت تشريعات العمل المتعلقة بالحقوق النقابة والتعددية النقابية بحيث أصبح من حق العمال تكوين نقابات مستقلة تمثلهم وتدافع عن مصالحهم المهنة والاجتماعية كما جاء في المادة 03 من القانون 14 – 90 المتعلق بالحقوق النقابة

«حق للعمال الإجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى أن كونوا لهذا الغرض تنظيمات نقابة وينخرطوا انخراطا حرا و إراديا في تنظيمات نقابة موجودة». (2)

عن هذه القوانين الجديدة تولدت عنها أوضاع تختلف جذريا عن فترة الأحادية ويمكن إجمالها فيما يلي:

---

(1)_ زهيرة جحا، "النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية". **مذكرة ماجستير**، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2013)، ص_ص 128_131.

(2)_ الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قانون 30 – 91 المؤرخ في 21 د ديسمبر 1991 ، المعدل للقانون رقم 14 – 90 المؤرخ 2 جوان 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي.

1) الحق النقابي مضمون لكل مواطن.

2) تنظم النقابات حق مضمون يهدف إلى الدفاع عن المصالح المادة والمعنوية للعمال.

3) إلغاء احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين للعمل النقابي.

4) تسهيلات قانونية لتشكيل النقابات.

5) عدم ارتباط النقابات بالأحزاب السياسية أو النظام الحاكم (1)

أصبح من حق أرباب العمل كذلك تكوين نقابات لتمثلهم (اتحاد أرباب العمل) وذلك باعتبارهم طرفا أساسا في المعادلة الاقتصادية في النظم الرأسمالية وتهدف اتحاداتهم لتمثلهم والدفاع عن مصالحهم ومواجهة نقابات العمل أثناء المفاوضات الجماعية التي تجري بين الطرفين لمعالجة مختلف المشاكل المطروحة ومناقشة مختلف القضايا والوصول إلى حلول ترضى الطرفين. حق العمال تكون نقابات مستقلة بشرط أن تكون هذه التنظيمات تمثيلية كما جاء في المادة 35 من القانون المذكور« تعتبر تمثيلية داخلا لمؤسسة المستخدمة الواحدة التنظيمات النقابة للعمال التي تضم 20% على الأقل من العدد الكلى للعمال الإجراء التي تغطيهم القوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية»(2)

إلا أن ما لاحظ أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقى يحافظ على احتكاره للعمل والنضال النقابي كما أن سياسي بقي مسيطر على الأوضاع؛ حيث تم انخراطه في اللجنة الوطنية للدفاع عن الجمهورية سنة 1991بالإضافة إلى غالبية مشاركته في ندوات الوفاق الوطن سنة1994 .

---

(1) _ بشير هدفي ، **مرجع سابق**، ص 55.

(2) _ فوزية زعموش، "علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر". **مذكرة دكتوراه**، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2012)، ص 48.

قد فتحت الجزائر أبوابها للتعددية منها السياسية، حرية التعبير والإعلام وكذا النقابية؛ حيث تم إنشاء نقابات مستقلة بمختلف القطاعات الإدارية والخدماتية والاقتصادية والتربوية بالإضافة إلى نقابة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية وانعكاس نتائجها مباشرة على العمال؛ فإفلاس وعجز العديد من مؤسسات الاقتصادية تسبب في تجميد أجور العمال وتهديد العديد منهم بالتسريح الجماعي وارتفاع الأسعار، وعدم تناسبها مع الأجور إضافة إلى ندرة الموارد الأساسية.

ممّا يدفع بالتوجه نحو خصخصة القطاع العام وإعادة تنظيم المؤسسة الاقتصادية العمومية بقانون 88-12 الذي ينص على استقلالية المؤسسات ووضع تشريع جديد لعلاقات العمل في القطاع العام القائمة على فكرة استقلالية الشركاء الاجتماعين، والتوفيق بين المصلحة الاقتصادية للمؤسسة والمصلحة الاجتماعية للعمال.(1)

أن هذه التحولات جعلت الجزائر شريكا اجتماعيا فاعلا من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المهمة وعلى جميع الأصعدة وبرز هذا الدور خاصة في اتفاقيات التي ضمت الثلاثية أين تم الاتفاق على العديد من المواضيع التي تضم الأجر وهذه الأخيرة حظيت باهتمام كبير من قبل جميع الأطراف، وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر إذ تم الاعتماد على خفض الطلب الأمر الذي أدى إلى عدم مواكبة الأجور المقررة للقدرة الشرائية للمواطنين ككل وللعمال بخاصة وانطلاقا من هذا سعت النقابة إلى تبني سياسة تسعى إلى رفع الأجور وتحسينها بغية المحافظة على الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل.(2)

كما عملت النقابة على مستوى آخر وهو المحافظة على مناصب العمل وبالتالي رفع الأجور، إضافة إلى دفع الأجور المتأخرة وهذا ما تأكد في العديد من الاحتجاجات الاجتماعية التي كانت النقابة طرف فيها حيث سجل 2023 إضراب في 1990 و1034 في سنة 1991، ثم 493 إضراب سنة 1992؛ ممّا اضطر

(1)_ Mohamed Nasreddine koeiche, , " Les relations du travail dans le secteur public, changement de problématique et ruptures normatives" .**Revue algérienne des science juridiqueset administratives**, ,N°2, 1994, P241.

(2)_ زهيرة جحا ، **مرجع سابق**، ص _ص 131 _132.

المشرع الجزائري إلى تغيير واستحداث بعض النصوص الدستورية والقوانين التشريعية كالمادة 53 من دستور 1989 المتعلقة بالحقوق والحريات الفردية حيث نصت على «أن الحق النقابي هو حرية أساسية للمواطن، وهذا الحق يتماشى مع الحق في حرية التجمع المدني والسياسي المنصوص عليها في المادتين 39_ 94 والحريات الدستورية الأخرى».(1)

وقد قامت الحكومة "قاصدي مرباح" بسلسلة من المشاريع والقوانين على المجلس الشعبي الوطني لمناقشتها في دورته الربيعية لسنة 1989، والتي تضمنت مشروع قانون يتعلق بتحديد طرق ممارسة الحق النقابي ومشروع قانون يتعلق بحق الإضراب، وقد تم صدور العديد من المشاريع القوانين في فترة حكومة "مولود حمروش".(2)؛ وتمثلت هذه القوانين في:

- ✓ القانون رقم 90-02 يتعلق بالرقابة من النزعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارستها حق الإضراب المؤرخ في (06-02- 1990).
- ✓ القانون رقم 90- 03 يتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل المؤرخ في (06_02_1990).
- ✓ القانون رقم 90_11 يتعلق بعلاقات العمل المؤرخ في (21_4_1990).
- ✓ القانون رقم 90_14 يتعلق بممارسة الحق النقابي المؤرخ في (02_06_1990).(3)

ويعد قانون ممارسة الحق النقابي أخر قانون في سلسة التشريعات سنة 1990 وقد تم تعديله بموجب أمر رقم 96_12 المؤرخ في جوان 1996 الذي يحدد كيفيات ممارسة الحق النقابي حيث جاء في مادته 02

---

(1)_ عبد الناصر ناجي، **الجزائر تتحرك دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر**، الجزائر: دار الحكمة، 1995 ص 298.

(2)_ تهاني إسماعيل، **مرجع سابق**، ص _ص 59 _60.

(3)_ عيسى بوزغينة، "النقابة في الجزائر مساهم سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال موتراته 1978الى1990"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 1993)، ص429.

بأنه يحق للعمال الإجراء والمستخدمين من نفس المهنة أو الفرع والقطاعات النشاط أن يؤسسوا تنظيمات نقابية خاصة بهم وذلك لآجل الدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية، كما يحق لهؤلاء العمال والمستخدمين الانخراط بكل حرية في النقابات بشرط التقيد بالتشريع المعمول به.(1)

المطلب الثاني: النقابات المستقلة في الجزائر(نقابات التربية وتعليم).

ساعد الانفتاح على التعددية النقابية هذا القطاع على تأسيس العديد من النقابات كان أهمها:

- المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني:CNAPEST تم اعتماد هذه النقابة في01 جويلية 1990 بعدما استطاع هذا التنظيم من حشد عدد كبير من الأساتذة عبر الولايات الجزائرية والضغط على السلطة في اعتصام أمام قصر الحكومة، مما أدى بهذه الأخير بالرضوخ واعتمادها كنقابة معترف بها قانونا أما عن انجازاتها فقد تمكنت من رفع أجور عمال التربية الوطنية وتغيير قانون الوظيفة العمومية2006
- النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين: SATEF تم تأسيسها سنة 1990 في ولاية تيزي وزو وهي متواجدة في 28 ولاية ومعترف بها من طرف السلطة وهي ذات نزعة قريبة إلى التيار البربري ولها مواقف معارضة للمنظومة التربوية عقدت النقابة المستقلة لعمال التربية و التكوين ثلاث مؤتمرات كان الأول سنة 1995 والثاني سنة 1999 والثالث سنة 2010.(2)

---

(1)_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90_14 يتعلق بممارسة الحق النقابي، **الجريدة الرسمية**، العدد46 16جويلية2006، ص03.

(2)_ الزبير بولعناصر حاروش ،" الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية1999_2010 "، **مذكرة الماجستير**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص_ ص 106_107.

- النقابة الوطنية لعمال التربية: SNTE هي نقابة معتمدة من طرف السلطات وتنشط في أطار القانون كما تضم حوالي 21111 عضو.
- مجلس ثانوي الجزائر العاصمة:CLA استطاع هذا التنظيم النقابي من فرض وجوده في العاصمة وله تمثيل قوي إلا انه غير معتمد لدى السلطات.
- الاتحاد الوطني للتربية والتكوين:UNPEF تأسس في أكتوبر 0991 يضم فئة المعلمين و الإداريين في قطاع التربية وانشقت عنه نقابة فئوية أخرى في نوفمبر 2111 وهي نقابة عمال التربية وكان هذا الانشقاق ناجم عن صراع بين القيادات.
- نقابة الإسلامية للعمل : SIT بعد صدور دستور 1989 وتمكين من إنشاء

الجمعيات النقابية، قامت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتكوين تنظيم نقابي تحت مسمى« النقابة الإسلامية للعمل » SIT فتواجدت على مستوى عدد كبير من الولايات وفي كل القطاعات التربية، الصحة الصناعة ... الخ. واستطاعت الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة و بنيت اديولوجية النقابة الإسلامية للعمال على أساس الشريعة الإسلامية كما يعبر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وعلى الرغم من أن الجزائر فتحت الحياة النقابية للتعددية، فان النقابة الإسلامية للعمل لم تحصل على التصريح أو اعتماد من طرف وزارة العمل، ومع ذلك سمح لها القانون بالقيام بنشاطها النقابي بعد شهر من إيداعها الطلب لدى وزارة العمل.(1)

وبخصوص الإضرابات في قطاع التربية فكانت بسبب ثلاث ملفات أساسية هي:

(1)_ عبد القادر لصواني، "تطور العمل النقابي في الجزائر"، **مذكرة ماستر**، (جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2013)، ص_ص 26_27.

1) مراجعة النظام التعويضي لموظفي التربية بما يضمن العدالة والانسجام مع باقي القطاعات.

2) إعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية لتدارك الاختلالات الناجمة في التصنيف والترقية والإدماج لبعض الأسلاك.

3) تسيير أموال الخدمات الاجتماعية بكيفية تراعي مبدأين أساسين هما الانتخاب والتضامن.

من أهم الإضرابات التي قامت بها النقابات المستقلة في قطاع التربية (مجتمعة أو منفردة) نذكر منها:

إضراب وطني شامل بداء من 08 نوفمبر 2009 وقد استمر هذا الإضراب حوالي 24 يوما إضراب وطني شامل بداء من 24 فيفري 2010 والذي كانت مدته أسبوع، وتم تجديه الأسبوع آخر لكن الوزارة قامت بتوجيه صريح للنقابات بوقف الإضراب بعد أن قضت المحكمة بعدم مشروعية وأمهلت المضربين حتى 08 مارس 2010 للعودة للعمل.

بعد عام من الإضراب السابق عادت الكرة الاحتجاجية مع الإضراب آخر كان مزعم القيام به بتاريخ 25_26_27 أفريل 2011 من طرف نقابتي UNPEF_CNAPEST لكن تم تعليقه بالنظر إلى الاتفاق المتوقع مع وزارة التربية لتحقيق مطلب المرفوعة في محضر جلسة مؤرخ في 21 أفريل 2011.(1)

مع الدخول المدرسي 2011_2012هددت النقابات المستقلة مرة أخرى بالدخول في إضراب بنفس المطالب المرفوعة سنة 2009 مع زيادة عدد المطالب في كل مرة وقد بادرة الوزارة إلى عقد اجتماع مع النقابات المستقلة في9 سبتمبر 2011 مع الأمين العام للوزارة وحضور ممثلين عن وزارة المالية والمديرية العامة للوظيفة العمومية؛ وقد تمخض عن هذا للقاء جملة من القرارات:

(1)_ الطاهر بلعيور، "الاضطرابات العمالية في الجزائر"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**. العدد 16، 2012، ص12.

بخصوص ملف التعويضات تم تطبيق النظام الجديد للتعويضات بجميع النح والعلاوات القديمة والجديدة بما فيها ومنحة الخبرة البيداغوجية ومنحة تحسين الأداء التربوي بأثر رجعي وعلى أساس الأجر القاعدي الجديد اعتبارا من تاريخ 01جانفي 2008 كما تمت الموافقة على منحة التأهيل ويتم احتسابها على أساس الأجر الرئيسي الراتب الأساسي أو القاعدي الخبرة المهنية بدل الأجر الأساسي كما هم معمول به في باقي القطاعات وبأثر رجعي.(1)

المبحث الثاني: مراحل تطور التعليم في الجزائر.

لقد كان على الجزائر أن تواجه فور الاستقلال مخلفات الاستعمار الفرنسي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة التربوية ونظرا لصعوبة الأوضاع، تأثر قطاع التعليم في الجزائر لها المنظومة التعليمية في الجزائر لابد من عرض المسار التاريخي التي مره به القطاع منذ الاستقلال إلى غاية اليوم.

المطلب الأول: واقع التعليم في الجزائر في الفترة1962_1976.

اولا: الفترة الأولى (1962_1976):

في بداية هذه المرحلة كان الوضع كارثيا ليس اعتبارا بالنتائج الموروثة عن المستعمر بل حتى الصراعات الداخلية التي كادت أن تعصف بالجزائر في بداية استقلالها نظرا للصراع القائم حول السلطة آنذاك، ويعد الدخول المدرسي الأول الذي نظمته الجزائر تحت إشراف الحكومة الجزائرية التي لم تكن لها أي خيار آخر سوى توفير وسائل الاستقبال التي تكفى لتمدرس أعداد كبيرة من الأطفال الذين كانوا محرومين من

(1)_ منير صوالحية،" الانتماء النقابي في الجزائر"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**. العدد16، 2014، ص_ ص10_11.

حقوقهم في فترة الاستعمار الفرنسي الذي اعتبر المدرسة أهم وسائل سياسته الثقافية الاستعمارية ذلك ما أدى إلى الاعتماد على المنظومة التربوية التي أنشأتها فرنسا لخدمة أهدافها الثقافية في الجزائر(1).

ونتيجة للوضعية التي كانت تسود المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال انقسمت الآراء إلى اتجاهين الأول يدعو إلا جعل المدرسة أداة للتحرر من الاستعمار الثقافي، والاتجاه الثاني يدعو إلى الاستمرار بالعمل بالمدرسة التي أنشاها الاستعمار لدمج الجزائر ثقافيا بفرنسا(2).

واتصفت هذه الفترة بالتدرج والمرحلية التذبذب بسبب غياب رؤيا سياسية إستراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر إلى التجربة والخبرة والكفاءة في ذلك الوقت وخلال هذه المرحلة كانت سياسة التربية المتبعة تعتبر التربية والتعليم من المهام الوطنية التي تقوم بها الدولة اعتبرت المدرسة هي أداة هذه المهمة أما الإصلاح فهو المنهج المؤدي لتحقيق ذلك (3) كما ارتكزت هذه الفترة على أولويات منها:

1) تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية وتوسيعها إلى المناطق النائية.
2) جزارة إطارات التعليم.
3) تكيف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.
4) التعريب التدرجي للتعليم.(4)

المطلب الثاني: التعليم في الجزائر من الفترة 1976الى 2000.

---

(1)_ عبد القادر فضيل، **المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات**، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص 46.
(2)_ على بن محمد، **معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية**، الجزائر: دار الأمة، [د ت ن]، ص 12.
(3)_ أحمد لشهب، **مرجع سابق**، ص 5.
(4)_ لقمان مغراوي، "تقويم السياسة التعليمية الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر 3 ، 2013)، ص ص213_219.

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76_35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر الذي أدخل إصلاحات عميقة و جذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعلم الأساسي ومجانية وتأمينه لمدة 9سنوات وأرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

1) منظمة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها
2) ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين
3) متفتحة على العلوم والتكنولوجية

وقد تضمن الأمر السابق أهدافا وطنية وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة والتقدم وحق الجزائري في التربية والتكوين وأهدافا دولية تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، وتنمية وتربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياتها الأساسية.

وقد صار التعليم في هذه المرحلة مهيكلا على النحو التالي:

1) تعليم تحضيري غير إجباري
2) تعليم أساسي إلزامي ومجاني لمدة 9سنوات.
3) تعليم ثانوي عام.

4) تعليم ثانوي تقني.(1)

وقد شرع في هذا تعميم تطبيق هذا التعميم ابتداء من السنة الدراسية 1980_ 1981حيث تم إعادة هيكلة النظام التعليم على النحو التالي:

مجاني وغير إلزامي ويشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 4و6 سنوات وينظم التعليم التحضيري وفقا لإحكام الأمر رقم 76_35 المؤرخ في أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر يمنح التعليم التحضيري باللغة العربية فقط ويهدف إلى:

1) مساعدة الأطفال على تفتح طاقتهم المختلف
2) تحضيرهم للحياة الجماعية
3) تحفيظهم سورا من القرآن الكريم(2)

✓ مؤسسات وأقسام التحضيري:

يجرى التعليم التحضيري في الأقسام التحضيرية بالمدارس الابتدائية في حدود الأماكن المتوفرة ولا تستوعب سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز 4% من نفس الشريحة العمرية وتتولى أتطيرهم معلمي التعليم الأساسي رياض الأطفال التي تبادر بان شأها الجماعات المحلية والمؤسسات والإدارات العمومية وهي تؤدي دورا اجتماعيا

(1)_ عبد الرزاق قسوم،" تأملات في أهداف المدرسة الأساسية"، **مجلة التربية** . عدد2، الجزائر، 1982، ص13.
(2)_أحلام مرابط، "واقع المنظومة التربوية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسات التربية لمدينة بسكرة"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماع، قسم علوم الاجتماع، 2010)، ص55.

أكثر منه تربويا، تتولى وزارة التربية الوطنية الإشراف التربوي على التعليم التحضيري؛ حيث تضع البرامج والتوجيهات التربوية وتحدد المواقيت ويتابع مفتش المقاطعة تطبيقها في الميدان.(1)

✓ التعليم الأساسي (المدارس الابتدائية)

تنشا بقرار محلي وتخضع إداريا وتربويا إلى وزارة التربة وبناء المدارس الابتدائية وتجهيزها وصيانتها حراستها وأمنها من صلاحيات البلدية وتسير المدرسة الابتدائية مدير يرشح لهذه الوظيفة من بين معلمي التعليم الابتدائي أو أساتذة التعليم الاكمالي وبعد الاستفادة من التكوين بالمعهد الجهوي لتكوين مستخدمي التربية لمدة سنة (2) وتمثل المرحلة الإلزامية التي تدوم 9 سنوات وتشمل الشريحة العمرية 6_ 16سنة ومهمة التعليم الأساسي هي إعطاء تربية قاعدية مشتركة لتلاميذ هذه المرحلة الالتحاق بالتعليم الأساسي إجباري لكل طفل بلغ ست سنوات كما يهدف التعليم الأساسي التمكين من اللغة العربية وإتقان التعبير بها مشافهة وتحريرا و التزود بادواة للعمل والاتصال تمكن من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد وإتاحة التجارب مع المحيط استيعاب الأسس الرياضية والعلمية التي تمكن من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد، كما أن مرحلة التعليم الأساسي تشتمل ثلاث أطوار من بينها.

(1)_ إبراهيم هياق،" اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو إصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،2011)، ص_ص 132_136.

(2)_ رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص149.

الطور الأول أو القاعدي: يدوم من سنة الأولى إلى السنة الثالثة ويركز على وسائل التعبير الأساسية(اللغة العربية الرياضية) النشطات المتعلقة بالتربية الجمالية (التربية التشكيلية، الموسيقية، التربية البدنية) المواد الاجتماعية (التربية الإسلامية، التربية الاجتماعية).(1)

الطور الثاني: يدوم من السنة الرابعة إلى السنة السادسة ويرتكز على تعزيز المكتسبات السابقة, إدراج نشاطات جديدة(اكتشاف الوسط الفيزيائي والتكنولوجي والبيولوجي والاجتماعي اللغة الأجنبية الأولى فرنسية وانجليزية شرع في إدخال اللغة الانجليزية كلغة أجنبية أولى إلى جانب اللغة الفرنسية في الطور الثاني من التعليم الأساسي من السنة الدراسية 1992_1993وقبل ذلك كانت اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الوحيدة في التعليم الابتدائي.

الطور الثالث: يدوم من السنة السابعة ويركز على تعميق المكتسبات السابقة تجسيد المعارف والمفاهيم المكتسبة بوضعيات علمية وواقعية (العمل في المشاغل وفي الحديقة المدرسية والرحلات)

إدراج اللغة الأجنبية الثانية الفرنسية لمن اختار الانجليزية كلغة أجنبية أولى وهذا ابتداء من السنة 8 أساسي.(2)

4) التعليم الثانوي: تضمنت أمرية 16_4_1976التعليم الثانوي مدته ثلاثة سنوات وتضمنت ثلاثة أنواع من التعليم:

1) تعليم ثانوي عام يحضر للتعليم العالي.

2) تعليم ثانوي مخصص للتلاميذ النجباء.

---

(1)_ عبد اللطيف حسين فرج، **مرجع سابق**، ص _ص131_132.

(2)_ أحلام مرابط، **مرجع سابق**، ص65.

3) تعليم ثانوي تكنولوجي ومهني الذي يهدف إلى التحضير والتكوين للعمل.

والنوع الأول والثاني من هذا التعليم يدرس في الثانويات ويتوج بشهادة البكالورياء والنوع الثالث يدرس في المتقنات ويتوج بشهادة تقني، وبعد وضع جذوع مشتركة في السنة الأولى ثانوي خلال 1991_1992وهيكلة الطور الثانوي بداء من 1992_1993أصبح التعليم الثانوي ذو أبعاد ثلاث جذع مشتركة هي:

1) علوم الإنسانية 2) علوم 3) علو تكنولوجيا

بعد أن كان التعليم الثانوي في السابق يتكون من جذعين هما:

1) علوم الإنسانية 2) تكنولوجيا(1)

المطلب الثالث: الإصلاحات التربوية في الجزائر

ليس هنالك من شك على انه من أهم طرق التطور الإنساني يكون بواسطة نظام تربوي قوي وفعال ومناسب، وإذا أخذنا بعين الاعتبار النقائص والقصور في النظام التربوي، فرغم ما حققته المنظومة التربوية بفضل ديمقراطية التعليم وإلزامية وتوحيد لغته فقد آل وضعها إلى مظاهر سلبية بسبب ما عرفته من أشكال القصور الفادح و الاختلالات الخطيرة والاكراهات الإيديولوجية والانزلقات السياسية وتدني مستوى التعليم وهبوط قيمة الشهادات بسبب قصور وعجوز في السياسة التربوية المنتهجة ذلك ما جعل المدرسة تعيش أزمة

(1) _ Mahfoud Bennoune , **éducation culture et développement en Algérie** , Alger: Marinoor , ENAG , 2000 PP317_ 318.

مميتة(1)، هذا الوضع الذي تعيشه المدرسة الجزائرية دفع بها إلى تبني عملية إصلاح النظام التربوي الذي أصبح ضرورة ملحة تمليها الأوضاع الراهنة من جهة وكذلك مواجهة تحديات الحياة في شتى المجالات.

ونظر لكون المنظومات التربوية في حاجة إلى إصلاح لتتماشى مع التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي ولأن التطور مستمر ومتواصل؛ فلابد من دعم البرامج والمناهج بمعطيات جديدة تتماشى وتتناسق مع روح التطور كالتدريس بالمقاربة بالكفاءات، ولمواجهة هذه التحديات نصب رئيس الجمهورية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يوم 12 ماي سنة 2000 .

فكان على هذه اللجنة أن تتكون من شخصيات ذات الاختصاص في عالم التربية والتكوين والثقافة ، حيث وقع بروتوكول اتفاق بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية الوطنية إثر زيارة المدير العام لليونسكو إلى الجزائر في شهر فيفري سنة2001.

تنفيذا لمخطط إصلاح المنظومة التربوية المقرر من طرف مجلس الوزراء في أفريل2002 شرعت وزارة التربية الوطنية منذ عام 2002 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي:

1) تحسين نوعية التأطير.
2) إصلاح البيداغوجيا.
3) إعادة تنظيم المنظومة التربوية. (2)

✓ التغيرات التي أدخلت في مستوى البرامج:

---

(1)_ نادية بوشلاق، استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل الرهانات والتحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، [د.د.ن]، [د.ت.ن]، ص173.

(2)_ حديدان صبرينة، معدن شريفة، "مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. عدد خاص، ملتقى تكوين بالكفاءات في التربية، [د ت ن]، [د م ن]، ص5.

لقد أدخلت جملة من الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ خلال السنوات الدراسية2003_2004_2005 وهكذا يدرج الطور المسمى بالتربية التحضيرية في منطق إعادة الهيكلة الجديدة للنظام، مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات.

أما طور التعليم الابتدائي فإن مدته تقلصت من 6 سنوات إلى 5 سنوات، وتتمثل هذه الإجراءات أيضا استحداث مادة تعليمية جديدة تحمل اسم « التربية العلمية التكنولوجية» حيث تدرس ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، كما تشمل تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى تدرس ابتداء من السنة الثانية ابتدائي واعتماد الرموز العالمية في مادة الرياضيات تجدر الإشارة في هذا المقام إلى إدخال اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي أما التغييرات التي أحدثت في طور التعليم المتوسط فهي تشمل تمديد مدة هذا الطور من ثلاث سنوات إلى 4 سنوات وتعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الأولى متوسط، واعتماد نظام الترميز العالمي وإدراج المصطلحات العلمية وتعويض مادة التربية التكنولوجية بمادة جديدة هي« العلوم الفيزيائية والتكنولوجية » ونشير هنا أيضا إلى أن اللغة الأمازيغية تحتل مكانتها كلغة وطنية.(1)

✓ تنصيب المناهج:

نظرا إلى الاستعجال السياسي فإن عملية برمجة وتنصيب البرامج في الميدان قد شرع فيها ابتداء من شهر سبتمبر2003 ، وشملت السنة أولى ابتدائي والسنة أولى متوسط بصفة آنية لتصل في نهاية المطاف إلى السنة الرابعة متوسط والسنة الخامسة ابتدائي في سبتمبر 2007 وتطرح هذه البرمجة مشكل تسيير تدفقات التلاميذ وحركة المعلمين لأن إضافة السنة الرابعة في الطور المتوسط تتطلب مزيدا من المحلات والمأطرين؛

(1)_ يزيد قادة، "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم الجزائرية دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة" **مذكرة ماجستير**، (جامعة أبي بوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير وعلوم التجارة، علم التسيير، 2012) ص_ص141_142.

كما أن التقاء دفعة التلاميذ المتخرجين من السنة السادسة القديمة للتعليم الأساسي والمتخرجين من السنة الخامسة الجديدة للتعليم الابتدائي سيولد دفعة مضافة العدد من التلاميذ، وهذا الوضع يطرح مشكلتين متماثلتين هما(1)

1) الحاجة إلى محلات مدرسية وإلى التأطير.

2) الاختلاف في ملامح الدخول في السنة الأولى متوسط بين الدفعتين من التلاميذ.

وهذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات بيداغوجية نوعية لضمان تكافؤ الفرص عند نهاية الطور المتوسط بين دفعتين من التلاميذ لم يتبعوا نفس المسلك ولا نفس البرامج فإذا كان التفكير متواصلا من الناحية البيداغوجية فيما يخص الحاجة إلى المحلات حيث برمج إنجاز أكثر من 900 متوسطة في سنة 2009 فإن التأطير يبدو خاليا من المشاكل بتخفيض مدة الدراسة إلى خمس سنوات في الابتدائي يترتب عن ذلك فائض في معلمي الابتدائي غير أن هناك عمليات المحاكاة التي ستجري بغية تحضير المواسم الدراسية المقبلة برصانة لأن هذه الفترة صعبة ويليق أن تحضر بدقة كبيرة. إذن فإن تحسين ملائمة ونوعية التدريبات هي هدف الإصلاح التربوي الجديد وهذه التغييرات البيداغوجية تمثل رؤية جديدة للتربية وهي رؤية محددة بالمقاربة بالكفاءات التي تضع المتعلم في مركز العملية التدريبية والتعليمية.(2)

---

(1)_ قراربة حرقاس وسيلة، "تقيم مدى تحقيق بالكفاءات الأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية دراسة ميدانية بالمقاطعة التربوية بولاية قالمة"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلم التربية، 2010)، ص_ص 60_62.

(2)_ أبو بكر بن بوزيد، **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2009، ص 213.

✓ الجهاز البيداغوجي:

يشمل كل ما يتعلق بالبرامج والأهداف وطرائف التدريس والتوجيه وكذلك الوسائل والوثائق المستعملة في التربية التحضيرية على غرار المجموعات الخاصة بالمواد، تولت المجموعة المتخصصة في التعليم التحضيري إنجاز وثيقة عمل تحتوي على مناهج التربية التحضيرية وتفاصيل تنفيذه وتضمنت ما يلي:

1) تحديد مهمة التربية التحضيرية.
2) تشخيص الملمح النظري للمتعلم عند نهاية المرحلة التحضيرية.
3) تحديد مختلف النشاطات التربوية المطلوب إنجازها طيلة السنة الدراسية.
4) اقتراح توزيع نوعي للأنشطة المقررة.(1)

هذا وحدد الحجم الساعي الأسبوعي في السنة التحضيرية 25 ساعة و 30 دقيقة موزعة بين نشاطات التعلم بحجم 19 ساعة و 45 دقيقة واستراحات الألعاب بحجم 5 ساعات و 45 دقيقة، كما أعدت المجموعة المتخصصة في التربية التحضيرية دليلا للمربيات، يحتوي توضيحات وتوجيهات ويتولى مهمة الإعلام وتكوين المربيات إضافة إلى ما جاء في البرنامج.

✓ إنشاء نظام جديد للتقييم:

يعتبر التقييم ممارسة مستمرة تسمح بوصف وقياس وتكميم » ما هو كائن بالفعل « مقارنة بما هو ممكن أو بالمقارنة مع ما ينبغي أن يكون و هذا ما يؤدي إلى تعزيز عملية البحث عن الانحرافات و تصحيحها, إن التصور الجديد لمفهوم التقييم في إطار الإصلاح التربوي ركز على تقييم المتعلمات الأساسية لتزويد مراكز القرار بالمؤشرات التي تتيح المتابعة المستمرة لمستوى ونوعية التعليم القاعدي إلى جانب إبراز العوامل الذاتية

(1)_ بلحاج فروجة،" الإصلاح التربوي في المنظومة التربوية الجزائرية ابتداء من 2003"، **مجلة كومبس**. العدد 15، سبتمبر2009، ص51.

للتلاميذ والمعلمين والمدرسة وتأثيرها على النتائج المدرسية التي تفرزها اختبارات التقييم والاستجوابات إن نظام التقييم هذا يسمح:

1) صانعي القرار باتخاذ القرارات الصائبة لتحسين نوعية التعليم

2) قادة المدارس للتصرف كأداة إدارية فاعلة.(1)

✓ نصيب المناهج التربوية الجزائرية الجديدة من نظام الجودة الشاملة

في إمكان الإصلاحات التربوية الجزائرية أن تمارس إدارة الجودة الشاملة ممارسة ناجع من خلال الإصلاحات الشاملة التي تبنتها المنظومة التربوية، إذا عملت على توفير بيئة عمل مساندة تمكن من التنفيذ الناجع لإدارة الجودة الشاملة وتضمن أنها أصبحت أسلوب عمل وحياة للمنظومة، ومن أجل خلق هذه البيئة يلزم على السلطات أن تشدد على تطبيق مبادئ الجودة الشاملة التي نلخصها فيمايلي:

1 _ الملامح الأساسية للجودة الشاملة في المدرسة:

إن تطبيق الجودة الشاملة يتطلب إبراز أهمية دور كل فرد في المدرسة ، واعتباره مسئولاً عن الجودة ابتداء من حارس المدرسة وحتى أعلى درجة في التنظيم(مدير المدرسة)، فقد تكون هناك درجة عالية من التزام المديرين(جودة المديرين)، وقد تكون هناك أيضاً درجة عالية من التزام المعلمين(جودة المعلمين)، وقد تكون هناك درجة عالية من التزام الطلاب (جودة طلابية)، وقد يكون هناك أيضاً درجة عالية من التزام الإداريين (جودة الإداريين) مع ضرورة التأكد بأن العمليات المنفذة تتضمن الجودة الشاملة ، وتتمشى مع متطلبات التغيير الثقافي ، وتهتم العمليات المنفذة داخل المدرسة بالطالب بحيث يتم الاستيعاب العلمي لكافة المواد المقررة

(1)_ أحلام مرابط، **مرجع سابق**، ص 72.

وبالنسبة للمعلم بحيث يتم نقل المعلومات إلى الطلاب بالكم، والكيف المناسب .وبالنسبة للمدير بحيث يتم إدارة المدرسة بكفاءة وفاعلية .وبالنسبة للمشرف(الخبير التربوي)بأن كل من الطالب والمعلم قد قام بدوره بشكل مميز، وبالنسبة للأعمال الكتابية بأن جميع الأعمال الكتابية المطلوبة داخل المدرسة قد تمت بصورة دقيقة وبالنسبة للتجهيزات والمعامل بأن جميع التجهيزات والمعامل الموجودة داخل المدرسة على درجة أداء جيدة(1).

2_ دور المعلم:

من أهم عناصر نظام التعليم العام هو المعلم الذي يعتمد عليه بشكل أساسي في تطبيق نظام الجودة في التعليم للحصول على نوعية ذات جودة عالية من الطلاب , فقد ورد في تقرير DFEEإن التعلم بإمكانه إخراج الكنوز الكامنة لدينا جميعا، وفي القرن الحادي والعشرين تعد المعرفة والمهارات مفتاح النجاح والمعلم المتميز الذي يستخدم أساليب فعالة في التدريس هو مفتاح الوصول للمعايير عالية الجودة إن الهدف الرئيس للمدرسة هو عملية التعليم والتعلم الهادف ، ولهذا يعطي كثير من التربويين وزناً أكبر لدور المعلم وما يقوم به في حجرة الدراسة في عملية التغيير التربوي .

إن التغيير التربوي معتمد إلى حد كبير على ما يعتقده المعلم ويعمله، فالتعليم ذو الجودة العالي مرتبط بالمعلم الكفء الذي يمتلك الكفايات الشخصية والفنية والمهنية التي تجعله قادراً على تقد تعليم نوعي متميز ونذكر بعض أدوار المعلم على النحو التالي:

1) تشكيل حجرة الدرس بالشكل المناسب لعملية التعلم.
2) تبني اتجاهات جديدة ، وطرق تدريس حديثة ، والعمل على تطبيقها في حجرة الدرس.
3) تنسيق المعرفة وتطويرها.
4)تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب

(1) _ قرايرية حرقاش، **مرجع سابق**، ص_ص 238_241.

دور الطالب: الجودة في التعليم تسعى إلى إعداد الطالب بسمات معينة تجعله قادر على معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة والتقدم التكنولوجي الهائل بحيث لا ينحصر دوره فقط في إكساب المعرفة والإصغاء ولكن في عملية التعامل مع المعرفة والاستفادة منها بالقدر الكافي لخدمة عملية التعلم([1]).

المبحث الثالث: علاقة النقابات المستقلة والعراقيل التي تواجهها

تتحدد أدور الحركة النقابية بجملة التأثيرات الممارسة لهذا التنظيم الذي يعد جهة غير رسمية تشارك في إقرار بعض المشاريع والبرامج التنموية التي تسعى الجزائر الخوض فيها ويعد قطاع التربية من بين القطاعات

المطلب الأول: علاقة النقابات المستقلة لقطاع التعليم بالسياسة التعليمية في الجزائر

تعمل النقابات العمالية ضمن منظمات المجتمع المدني التي تعد من الجهات الغير رسمية في صنع الساسة العامة لدولة، ما يترك المجال مفتوح للنقابات المستقلة لتدخل في الشؤون العامة لحكومة التي تحاول الانفراد لوحدها في عملية رسم سياساتها العامة، ويعد قطاع التربية والتعليم أحد هذه القطاعات التي شاهدة ظهور حركات نقابية تهدف إلى الاشتراك في تحديد الإصلاحات التربوية ما خلق صراع بين النقابات المستقلة والناشطة في القطاع التعليم كونها اختارت الأسلوب المطلبي الذي يقلق السلطة ويؤثر سلبا على الحكومة في مواجهة الشعب والعمال بالحقائق التي تؤدي إلى تعرية وإسقاط الحكومة.(2)

(1)_ مشروع الملك بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، ثقافة الجودة الشاملة في التعليم، متحصل عليه:
www.tatweer.edu.sa 2015_12_23

(2)_ الزبير بولعناصر حاروش، **مرجع سابق**، ص_ص130_ 128 .

وعلى الرغم من أن القوانين والتشريعات تعترف بالتنظيمات النقابية المتصلة بها إلا أنها في الوقت ذاته تضع القيود الإدارية قدر المستطاع وكلما دعت الحاجة لذلك حتى يسهل عليها مهمة مراقبة ومتابعة هذه المنظمات لتحد من مشاركتها وفاعليتها إذ أن السلطة لا تزال ترفض الاعتراف العملي بهذه النقابات رغم مرور قرابة عشرين سنة على صدور الحق المنظم للحق النقابي.

التنظيمات النقابات المستقلة والناشطة في القطاع التعليمي لا تزال السياسة التعليمية في الجزائر تنفرد في تحديدها الجهات الرسمية لوحدها، رغم إشراك هذه الأخيرة في اغلب الاجتماعات الثنائية والثلاثية المنعقدة بين الحكومة والنقابات المستقلة بحيث؛ تعمد النقابات المستقلة على فرض مقترحاتها كشريك مساهم في تحديد توجهات السياسة التعليمية في الجزائر(1)

وقد يحدث قمع للحريات النقابية والمتبعة من قبل السلطة كإيقاف تقدم الحركة النقابية المطلبية في القطاع التربية الوطنية حتى لا يسمح ببروز نقابات جديدة ومطلبيه في التعليم المتوسط والابتدائي إذ أن هيمنة بعض النقابات المستقلة في القطاع التعليم الثانوي المكتسبة بفضل نضالات وتضحيات أساتذة التعليم الثانوي منذ الإضراب الكبير الذي شل الثانويات من أكتوبر 2003الى جانفي 2004غير بعمق علاقة القوة في القطاع التربية في منظور النقابة الجزائرية وفتح أفاق لأساتذة التعليم المتوسط والابتدائي.(2)

(1)_ جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد5967، الخميس 15أفريل 2010، ص3.

(2)_ عبد الناصر جابي، **مرجع سابق**، ص17.

المطلب الثاني: علاقة النقابات المستقلة لتربية والتعليم بالاتحاد العام للعمال الجزائريين

تمتاز العلاقة بين اتحاد العام للعمال الجزائريين والنقابات المستقلة بالهيمنة والسيطرة من قبل الحزب بحجة القضاء على التوجه العمالي للاتحاد العام الذي لا يتماشى ومتطلبات التنمية الوطنية، وبعد فتح أبواب التعددية والديمقراطية ظهرت إلى الوجود تنظيمات نقابية مستقلة عن السلطة تنافس الاتحاد الذي لا تزال تربطه علاقة وطيدة مع السلطة رغم وجود كم هائل من القوانين التي تنص على الفصل بينهما وسيادة الاستقلالية إلى أنه واقعيا لا يزال الاتحاد محتكرا العمل والنضال النقابي كما أن السياسي بقى مسيطر أو متحكم فيه ؛ حيث تم انخراط الاتحاد في اللجنة الوطنية للدفاع عن الجمهورية إضافة إلى المشاركة في الندوات والوفاق الوطني وفي المقابل سعى جاهدا لتخفيف آثار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنها من تشريع للعمال، ولا تزال السلطة تعتبره الشريك الاجتماعي الوحيد للحكومة وأرباب العمل.

وامتد النزاع والصراع بين التيارين الأساسيين الأول يبني نضاله على لغة الحوار والتشاور ممثل في لاتحاد العام للعمال لجزائريين الذي يتخذ من رصيده التاريخي والنضالي حجة لتمثيل والتكلم باسميهم، إضافة إلى الاعتراف التام به من قبل السلطة كشريك اجتماعي والممثل الوحيد للعمال ، وهذا ما أكده وزير العمل والحماية الاجتماعية" طيب لوح "أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد شهر مارس 2008 حيث تحدى أن تقد النقابات المستقلة دليلا واحد يفند تمثيل الاتحاد العام للعمال أو يتثبت تمثيلها هي، في المقابل يبني التيار الثاني الذي تمثله النقابات المستقلة نضاله على المواجهة ولصراع لعدم اعتراف السلطات بتمثيل و رغم شرعيته وسعة قاعدته ونجاح الإضرابات التي نظمها، وتحقيقه لكثير من مطالب العمال.([1])

ولعل ما يميز النقابات المستقلة المنافسة للاتحاد العام في الميدان التربوي، هو ابتعادها عن النشاط السياسي تركيزها على النواحي المطلبية كما أنها في السنوات الأخيرة توجهت نحو المطالب النوعية كالحرية النقابية

(1)_ الزبير بولعناصر حاروش،" **مرجع سابق**، ص 145.

والتمثيل النقابي إضافة المطالب الاجتماعية ما جعل من الاتحاد العام يبقى الاتحاد العام يحتكر التفاوض الرسمي باسم العمال مع الحكومة وأرباب العمل، زيادة على سيطرته على الخدمات الاجتماعية والأموال المخصصة لها في المؤسسات والعمال باختلاف مواقعهم وانتماءاتهم النقابية، مما يسمح لهذه النقابة بالحصول على امتيازات لهياكلها و إطاراتها لا تستفيد منها النقابات المستقلة التي لا زالت تعاني الكثير من المشاكل التنظيمية والمادية.(1)

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الحراك النقابي في الجزائر.

- عد م تقل السلطة للنقابات المستقلة في تمثيلها ونشاطها في الميدان والتعامل المستمر مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين كالوريث والممثل الوحيد.
- اعتماد النظام السياسي لديمقراطية الواجهة التي تحد من حريات وحقوق النقابات، وحق محاكمتها وحلها حتى وأن لم يكن ذلك قانونيا.
- صعوبة مهمة النقابات في ظل التعددية النقابية كون الخدمات الاجتماعية بمضمونها التشريعي والنفعي تنتمي للسياسة الاجتماعية في إطار نظام الحزب الواحد السابق على دستور 89 وضغوطات اقتصاد السوق.
- نقص التكوين النقابي والثقافة العمالية لإرساء دعائم تنظيم نقابي مستقر.
- التوجهات الإيديولوجية وتوافر عنصر المصلحة الفردية أحيانا، من وراء الانقسامات من اجل احتلال المواقع، وليس من أجل الدفاع عن العمال.
- نقص الاعتمادات المالية لمحدودية مداخليها

([1])_ عبد الناصر جابي، **مرجع سابق**، ص17.

- رغم اعتراف الدستور بالحق النقابي وصدور قانون لتنظيمه منذ 1990 إلا أن وزارة العمل المؤهلة رسميا لمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية قد، رفضت الاعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع في تعارض واضح مع القوانين،وهو نفس السيناريو الذي يتم اللجوء إليه من قبل السلطات العمومية عندما يتعلق الأمر بتكوين الأحزاب فنقابات مجلس الثانويات العاصمة (CLA)والمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST) لم يسمح لها وزارة العمل بالنشاط القانوني رغم تمثيليتها الكبيرة التي عبرت عنها من الكثير من الحركات الاحتجاجية والاضربات التي لجأت إليها.
- المضايقات و الدعاوي القضائية والإغراءات الفردية التي تتلقاها وتواجهها النقابات من طرف السلطة.

محاولة النظام السياسي ضرب مصداقية النقابات بافتعال انشقاقات ونقابات موازية للحد من ثقل هذه النقابات وتمثيلها القاعدي.(1)

(1)_ الزبير بولعناصر حاروش،" **مرجع سابق**،ص 147.

خلاصة الفصل الثاني:

أن الحركة النقابية في الجزائر مرت بمراحل حاسة في تاريخها، بداية من الفترة الأحادية التي هيمنا فيها نظام الحزب الواحد على عمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبقيت النضالات العمالية حكرا على السلطة التي بدورها جعلت منه أداة مسيرة لمصلحها، وبدخول الجزائر مرحلة التعددية أخذت النقابات على عاتقها مسؤولية تغير الواقع العمال المزري حيث عرفت في هذه الفترة ظهور العديد من النقابات المستقلة التي نشطت في القطاعات المختلفة من بينها نقابات القطاع التربوي التي ساهمت بدور في الرفع من مكانة العمال من خلال المطالب التي حققتها بوسائل الضغط المشروعة التي اعتمدتها، كما أن قطاع التعليم في الجزائر مر هو الأخر بمراحل تميز بالتدهور والركود؛ فقد شهد القطاع التربوي جملة من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة منذ استقلالها إلى غاية 2003.

كما أن النقابات تواجه العديد من عراقيل التي تقف عقب أمام عملها وتحد من تأثيراتها اتجه الكثير من المهام التي تعمل النقابة تحقيقها.

الفصل الثالث: دراسة حالة الطور الثانوي بسكرة UNPAF

مقدمة الفصل الثالث:

تعد النقابات المستقلة والناشطة في القطاع التعليمي في الجزائر من بين أهم النقابات التي استطاعت أن تخلق لنفسها مكان في الأوساط العمالية، وذلك نتيجة الضغوطات التي تمارسها على الجهات الوصية لتحقيق المطالب المرفوع لها؛ كما تعد نقابة الانباف من بين هذه النقابات التي سعت جاهدة منذ مراحل تأسيسها الأولى أن تأخذ على عاتقها مهمة تحقيق المطالب الاجتماعية الأعضاء المنخرطين فيها وبتالي خلقت لنفسها قاعدة جماهيرية:

ويتم في هذا الفصل : تحديد دور النقابية في عملية إصلاح المنظومة التعليمية من خلال مبحثين

المبحث الأول: تناول تعريف بالنقابية الانباف ومراحل تأسيسها وكذا شروط الانخراط فيها.

المبحث الثاني: تناول العلاقة بين الحراك النقابي والسياسة التعليمية وكيفية تأثير النقابة على المنظومة التعليمية.

المبحث الأول: الحركة النقابية لأساتذة التعليم الثانوي UNPEF

يعد الاتحاد الوطني لعمال التربة والتكوين UNPEF من بين الاتحادات العمالية التي تناضل من اجل تحقيق مصالح الأعضاء المنخرطين، فيها تسعى جاهدة لدفاع عن مكاسب التي تطمح إلى تحقيقها منذ بدايات التأسيس الأول معتمدة في ذلك على مجموعة من المبادئ التي تراها مناسبة.

المطلب الأول: تعريف نقابة التربية والتعليم ودواعي تأسيسها (U N P E F)

الاتحاد الوطني منظمة نقابية مستقلة يرمز لها بالحروف العربية (إ .و.ع.ت.ت) وبالحروف اللاتينية U.N.P.E.F، والذي أخذ اعتماده في 27_10_1990، لا يخضع لأي وصاية حزبية ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية المدنية والاستقلال المالي وذلك كله وفقا للتشريع المعمول به في ظل التعددية النقابية كما يتواجد مقره بالجزائر العاصمة و يضم جميع فئات عمال قطاع التربية والتكوين، وتعد أول نقابة بعد أن هبت رياح التغير والتعددية وتعتبر ولاية بسكرة من بين الولايات التي عايشت وعاشت الارهاسات الأولى وشهدت ميلاد المنظمة، والتي انطلقت في بداية الأمر يوم 5 أكتوبر 1988 متشكلة في جمعيات محلية ولاية باسم جمعيات عمال التربية وهذه الجمعيات كانت النواة الأولى الاتحاد الوطني الذي تأسس في شرق الوطن خاصة، عنابة، سكيكدة، قسنطينة.

حيث عرفت هذه الأخيرة لإعلان الرسمي عن تأسيس الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين يومي 25 و 26 ماي 1989 بثانوية زيغود يوسف بولاية قسنطينة تحت شعار (من أجل مدرسة جزائرية رائدة و مزدهرة) ومن

ذلك الوقت بدأ التحضير لعقد مؤتمر تأسيسي لنقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين و كان ذلك يومي 07 و 08 جانفي 1990 بالمركز الثقافي عبد الحميد بن باديس بحي الكثبان الرملية بالحراش – الجزائر العاصمة (1)

الولايات المشاركة في المؤتمر التأسيسي يوم 07 و 08 جانفي 1990 بالحراش :

الطارف _ قالمة_ سوق أهراس _ تبسة _ سكيكدة _قسنطينة _ باتنة _ خنشلة _ سطيف _ ميلة _ جيجل _ بسكرة_ الوادي _ الجزائر العاصمة _ بومرداس _ المدية _تلمسان _ البويرة .

يوم 30_ 09_ 1990 تم إيداع ملف كامل لاعتماد الاتحاد لدى وزارة العمل .

يوم 27 _ 10_ 1990 تم الحصول على الاعتماد – وصل التسجيل القانوني – تحت رقم : و_ت _19_18 و يكون بذلك الاتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين UNPEF النقابة الأولى المعتمدة في قطاع التربية

ثانيا: دواعي التأسيس

1) المشاكل الجمة التي يعاني منها قطاع التربية مهنية و اجتماعية
2) انعدام هيئة واعية ملمة بواقع القطاع تحمل هموم و انشغالات مستخدميه
3) انعدام نقابة قطاعية تمثل بصدق الأسرة التربوية و تتبنى انشغالاتها و مطالبها .
4) التربية هي القطاع الوحيد الذي حرم من تجسيد المرسوم التنفيذي 82_303 المتعلق بالخدمات الاجتماعية .
5) فقدان الثقة بالنقابة الوحيدة آنذاك .
6) ظهور بوادر الانفتاح السياسي و الاجتماعي و بروز عدة تنظيمات سياسية و اجتماعية .

---

[1])_ مقابلة مع: مسعود عمراوي، الأمين الوطني المكلف بالإعلام في الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين. مكتب مدير اتحاد العام للعمال التربية و التعليم بسكرة يوم 22فيفري 2016. الساعة من10:30 إلى 11:00 .

7) طرح مشروع المنظومة التربوية سنة 1989 كان المحرك الأساسي لتجمع القوى المؤمنة بفكرة (من أجل مدرسة جزائرية المنهج إسلامية الروح عربية اللسان)

8) هيمنة الفكر الأحادي في كل المجالات بما في ذلك العمل النقابي .

9) الرغبة في إعطاء القيمة الحقيقية للقطاع ضمن الإستراتيجية العامة للبلاد و محو فكرة أن القطاع لا ينتج.

10) الرغبة في إشراك المربي في وضع البرامج و اختيار المناهج.

المطلب الثاني: مراحل تأسيس وشروط الانخراط

أولا: مرحلة التأسيس :

لقد كان ميلاد الاتحاد في ظرف عصيب شهدته الجزائر على جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا ومهنيا واجتماعيا وتربويا في الحقبة الممتدة بين1988 إلى سنة 1990 أمام هذه التحديات وقفت ثلاثة من أخيار القطاع التي رعت الواقع فتحركت بفاعلية فكان نتاجها الأول تأسيس جمعيات ولأية لعمال التربية تواجدت في 17 ولاية كانت بمثابة النواة الأولى للإعلان عن ميلاد الاتحاد .

كما أن طرح مشروع ملف إصلاح المنظومة التربوية كان الوقود الأساسي والشرارة الأولى التي عجلت عملية التأسيس حيث كانت لجنة التنسيق الوطنية المنبثقة عن الندوة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية المنعقدة يومي 10و 11جوان 1989 الإطار الأمثل للتنسيق وتسهيل عملية التلاقي ، وتعتبر اجتماعات سكيكدة وعنابة وقسنطينة محطات هامة لنضج فكرة تأسيس تنظيم نقابي حر يهتم بقضايا عمال القطاع.(1)

(1)_ مرجع سابق، عمراوي مسعود المكلف بالإعلام في الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، بسكرة ، يوم 29مارس 2016 من الساعة 9:30الى 10:40.

وتوجت هذه الحركية بلقاء جامع لحاملي الفكرة وأنصارها بثانوية زيغود يوسف يومي الخميس والجمعة 25 و 26 ماي 1989 بقسنطينة وبحضور ممثلي 19ولاية منها 03 ولايات كملاحظة معلنين تأسيس الاتحاد وتم في الملتقى السادس المنعقد بنفس الثانوية بتاريخ 01 نوفمبر 1989 ضبط تاريخ ومكان المؤتمر التأسيسي في لقاء بثانوية زيغود يوسف بقسنطينة ثم التأسيس في المركز الثقافي عبد الحميد بن باديس بالحراش ثم الاعتماد يوم 27 أكتوبر 1990.

ثانيا: مرحلة التعريف

كانت هذه المرحلة من أصعب المراحل لأنها تزامنت ودخول الجزائر أزمة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية عرفت هذه المرحلة بمرحلة " المأساة الوطنية " حيث، تعرض فيها المضحون والمجاهرون بالانتماء لهذه النقابة للانتقادات نتيجة الأوصاف التي أطلقت عليها ، والتهم التي ألصقت بها ، حيث شن على الاتحاد الوطني حرب ممنهجة ومدروسة اعتمد فيها أسلوب التخويف والتهديد والضغط والترهيب ، واستعملت فيها كل الوسائل لمنع عمال القطاع عن الالتفاف حول هذا الاتحاد بغية إخفائه من الوجود، لكن عمق القناعات وصدق النيات التي حملها المؤسسون كانت كفيلة بإفشال هذا المخطط ، وبالرغم من الظروف الصعبة والمحن نتيجة انعدام الوسائل مع قلة الموارد إلا ماجادت به جيوب المؤمنين بالفكرة تمكن الاتحاد من كسر الطوق ثم الامتداد والانتشار وسط أبناء القطاع الذين احتضنوه وآمنوا بمبادئه وأفكاره فأخذت الهيآت تتوسع وتنمو والأفكار تنضج ، والمطالب تتبلور ليتمخض عنها(1).

(1)_ مرجع سابق، عمراوي مسعود، يوم 29مارس 2016 من 9:30الى 10:40

أول محضر توقيع اتفاق مع وزارة التربية الوطنية يوم 02_06_1991 تلته أول لائحة مطلبية منظمة ودقيقة نشرت بجريدة الخبر يوم 16_03_1992 وأخذ البعد المطلبي مكانته الطبيعية في نشاط الاتحاد وللتاريخ فإنه أول من طالب باستفادة قطاع التربية بأموال الخدمات الاجتماعية على غرار بقية القطاعات، ورغم أن هذا المطلب تحقق سنة 1994 غير أنه كان مجحفا بإسناد تسييره لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين مقابل التنازل عن اشتراكات 12 سنة كاملة أي من 1982 إلى سنة 1994 ، كما أنه أول من طالب بضرورة إنشاء المجلس الأعلى للتربية الذي حل بكل أسف ، و كان أيضا من المبادرين الأوائل الداعيين بضرورة المصالحة الوطنية الشاملة لحقن دماء الجزائريين وإخراج البلاد من أزمتها العصيبة.

ثالثا: مرحلة الانتشار وتفعيل الحركة النقابية

بانعقاد المؤتمر الوطني الثاني تفتحت آفاق جديدة للاتحاد حيث توسعت دائرة علاقاته وأصبح عنصرا مهما في المجتمع لم يغب عن أي نشاط على الساحة الوطنية، والأدلة على المكانة التي تبوأها الاتحاد الدعوات المتكررة التي وصلته من مؤسسات الدولة وعلى رأسها رئاسة الجمهورية، وهي مؤشرات قوية على سقوط كل التداعيات والتهم التي ألصقت بمنظمتنا النقابية، وبذلك بطلت كل مزاعم المغرضين وأصبح الاتحاد رقما فاعلا في الساحة النقابية معترفا به، وامتدت جذوره إلى عدة هيأت نقابية دولية منها المنظمة العالمية للتربية والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

مما حاز ثقة الدول المشاركة فأسندت له نيابة رئاسة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ،كما بدأت تتوسع هيكلته وشهدت هذه المرحلة إضرابا سنة 2000 فالتجمعات أما قصر الحكومة ووزارة العمل سنة 2002 و2003 ، في نهاية العهدة من المؤتمر الوطني الثالث تولى الرئاسة السيد سدي شيد المدعو السعيد الذي كان من الرجال الذين نشهد لهم بالحفاظ على وحدة المنظمة وأوصلها للمؤتمر الرابع بأمان، وشهد الاتحاد بعد المؤتمر الوطني الرابع نقلة نوعية في العمل النقابي.

كما أن الإتحاد الوطني لعمال التربية في هذه الفترة أحدث ديناميكية في العمل النقابي الجاد والمسئول، وأرسى دعائم التعددية الحقيقية مؤمنا بالتعددية التنوعية، وما مساهاته ومشاركاته في التنسيق مع مختلف نقابات الوظيفة العمومية لخير دليل على ذلك، لاسيما التنسيق الثنائي بين الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني.

وطرق الاتحاد باب المفاوضات من أوسع أبوابه إذ توجت بثماني محطات تفاوضية مع وزارة التربية الوطنية وفي كل محطة عدة جلسات عمل، أهمها اللقاء التاريخي الذي تم فيه التوقيع على محضر الاتفاق بين وزارة التربية الوطنية ممثلة في شخص معالي وزير التربية الوطنية والمكتب الوطني للإتحاد يوم23_11_2009، وتم فيه الاعتراف الرسمي بتمثيلية منظمتنا النقابية باعتبارها شريكا اجتماعيا تفاوضيا فاعلا في الساحة التربوية، ومن أهم الملفات المطروحة :

قانون الوظيفة العمومية، الشبكة الاستدلالية للأجور، القانون الخاص لعمال التربية

1) ملف النظام التعويضي بما فيه تثمين منحة الأداء التربوي
2) ملف الخدمات الاجتماعية . ملف طب العمل . ملف سكنات ولايات الجنوب
3) دور الاتحاد في تثبيت يوم الجمعة كعطلة أسبوعية .
4) إدماج الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين بقطاع التربية .
5) تبني كل انشغالات أسلاك التربية كل حسب تخصصه .

هذه المحطات التفاوضية زادتنا قناعة بضرورة مد جسور التواصل مع وزارة التربة الوطنية ومختلف الشركاء الاجتماعيين إيمانا منا بأن السهر على المدرسة الجزائرية مسؤولية جميع أبنائها.

تتحدد شروط الانخراط داخل الاتحاد العام عن طريق ماء استمارة الانخراط أو التسجيل اسم العضو في قائمة منخرطي المؤسسة التي يعمل فيها، وتحدد كذلك صلاحية هذا الأعضاء من خلال إبداء رأيه بديمقراطية تامة داخل هيئات الاتحاد ، والاتحاد يتبنى كل قضايا منخرطيه القانونية والدفاع عنها بكل قوة لافتكاكها من الوصاية .كما يدافع عن أي مظلوم يعرض قضيته حتى ولو كان غير منخرط وشعارنا في ذلك " تكفينا كلمة مربي للتعبير عن الانتماء."(1)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وعدد الأعضاء المنخرطين

أولا: الهيكل التنظيمي

الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين مهيكل ضمن 48 ولاية ، وله 50 مكتبا ولائيا لأن العاصمة بها 3 مديريات تربية، أما الهيكلة ولايا تتم كالتالي :

تنصيب الفروع النقابية على مستوى المؤسسات التربوية في الأطوار الثلاثة : ابتدائي ، متوسط ، ثانوي لأن نقابتنا تنشط في كل الأطوار وجميع الأسلاك ، أسلاك التأطير، والتفتيش، والتدريس في جميع الأطوار، ومظفو المصالح الاقتصادية ، والتوجيه المدرسي ، والأسلاك المشتركة والعمال المهنيون ..ثم تنصيب المكاتب البلدية ثم الدائرية ثم انتخاب المكتب الولائي .

إن الاتحاد الوطني يمثل نسبة 48 بالمائة من منخرطي الولاية، علما أن عدد النقابات المعتمدة في قطاع التربية هو 10 نقابات، كما وتعتمد النقابة في نظامها الداخلي على الانتخاب الحر عبر الصندوق الشفاف بدءا من انتخاب الفرع النقابي ورئيسه ثم انتخاب المكتب البلدي ورئيسه ثم نفس الشيء على المستوى الدائري ، وأخيرا المؤتمر

(1)_ مرجع سابق، عمراوي مسعود ، يوم 29مارس 2016، من ساعة 9:30الى 10:40.

الولائي الذي يبدأ بانتخاب المندوبين من كل بلديات الولاية ثم ينتخبون بدورهم المجلس الولائي ، والمجلس الولائي ينتخب بدوره المكتب الولائي ، والمكتب الولائي ينتخب من بينهم الرئيس .(1)

الشكل رقم01 : الهيكل التنظيمي للإتحاد العام لعمال التربية و التعليم

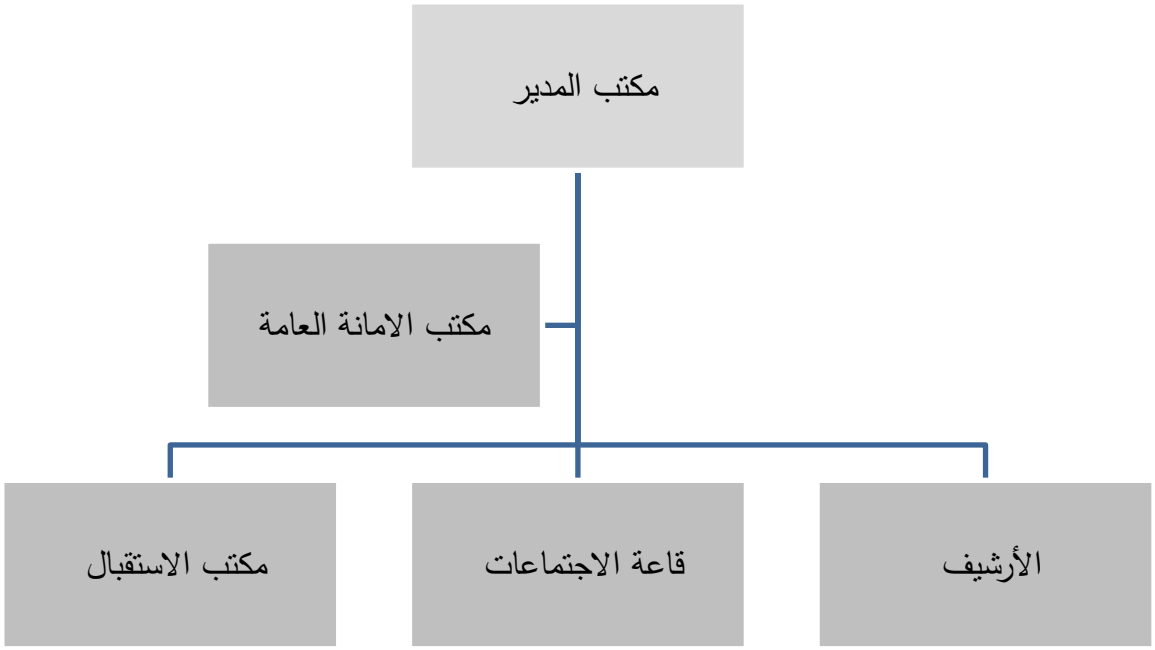

ثانيا: عدد الأعضاء.

يبلغ عدد الأعضاء المنخرطين داخل نقابة unpef 176500 منخرط حيث يكون فيها الانخراط طوعي، عن طريق التسجيل المباشر وهذا بعد الاطلاع على شروط التسجيل داخل النقابة، وقد اعتمد النقابة على وسائل اتصال متعددة؛ حيث كانت في بدايتها تعتمد على وسائل تقليدية منها الدوريات التي كانت ترسلها مباشرة إلى المؤسسات التابعة لها ومع التطور التكنولوجي أصبحت تملك موقع الكتروني وصفحة بالفايسبوك تنشر فيها كل مايخص النقابة

(1)_ مرجع سابق، عمراوي مسعود،يوم 29مارس2016 من ساعة 9:00الى 10:40.

من معلومات وتوجهات تخدم الأعضاء المنخرطين كما تقوم بإصدار بيانات ونشريات إعلامية من أجل الترويج لنشاطاتها ، وتقديم أطروحاتها ، والتعبير عن مواقفها. وتتحدد قوة النقابة وتأثيرها على عدة عوامل، من أهمها:

عدد العمال المسجلين لدى النقابة من عدد العمال الكلي، ومقدرة النقابة على تفعيل دور العمال، بغض النظر عن أعدادهم وتعتمد قوة النقابة ،أيضًا على مدى مقدرتها على خلق مؤسسات تدفع باتجاه الحصول على المزيد من الحقوق للعمال، سواء أكان ذلك من خلال العقود الجماعية، أو تحقيق فوائد غير اجرية للعمال، أو من خلال خلق إطار قانوني موات؛ وكذلك مقدرة النقابة على تصميم سياسات تتعامل مع شؤون العمال على المستوى المحلي والإقليمي ما يجعل من النقابة تشارك في المفاوضات والاجتماعات التي تعقدها الوزارة الوصية (1).

(1)_ مرجع سابق، عمراوي مسعود،يوم 29مارس2016 من الساعة 90:30الى10:40.

المبحث الثاني: علاقة النقابية unpef بالسياسية التعليمية في الجزائر.

يتحدد تأثر النقابة بمدى قوة طرحها الأهم القضايا التي تمس الجانب التعليمي بحيث تكون أرائها قابلة للمناقشة والتطبيق متى كانت قوة الطرح لهذه القضايا مدعوما بالتمثيل القوي الذي تملكه النقابة وكذلك بالعلاقة القائمة مابين النقابة والجهات المسؤولة على تحديد السياسية التعليمة.

المطلب الأول: دو النقابيةunpef اتجاه المنظومة التعليمية في الجزائر.

يتمثل الدور الأساسي للنقابة في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها وحماية حقوقهم المشروعة وهو الأساس الذي يقوم عليه العمل النقابي، كما أنها تعد من ابرز الجماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها الأمر الذي يوفر لها فائدة حقيقة تسمح لها بلعب دور مهم في الحياة العامة.

وقد أدرجة النقابة مجموعة من المطالب الاجتماعية تم رفعها للوزارة تمثلت في:

1) مراجعة النظام التعويضي لموظفي التربية بما يضمن العدالة والانسجام مع باقي القطاعات.
2) أعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية لتدارك الاختلالات الناتجة في التصنيف والترقية والإدماج لبعض الأسلاك.
3) تسير أموال الخدمات الاجتماعية بكيفية تراعي مبدأين أساسين هما: الانتخاب والتضامن(1)

(1)_ مرجع سابق، عمراوي مسعود، يوم 10أفريل2016، من الساعة 10:00الى11:20.

لا يقتصر دور النقابة على المطالب الاجتماعية فقط ؛ بل يظهر كذلك دورها في الإصلاحات التربوية التي تقوم بها الوزارة حيث تشارك النقابة كطرف فاعل في تحديد البرامج التعليمية خلال الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدورية التي تعقدها الوزارة غرض الاستماع لمقترحاتها حول البرامج التعليمة و التي تقدمها النقابة كما تعمل الوزارة لتنسيق مع النقابة في تحديد المواسم الدراسي وكذلك في تحديد تواريخ إجراء امتحانات الشهادات النهائية

وتحرص النقابة على مراقبة سير عملية التوظيف التي تقوم بإجرائها الوزارة في كل سنة فهي تلعب دور المراقب على صيرورة عملها لتفادي أي انزلاق خلال سير العملية، وباعتبار النقابة تنظيم عمالي حرست في كل لقاءتها على بذل أقصى جهد لانتزاع حقوقها المشروعة ولفرض نفسها على الوزارة كممثل للعمال يسعى لتثبيت وجوده والظفر بأكبر قدر من الحقوق عن طريق القيام بعدة مفوضات، وفي حال عدم استجابة الوزارة لطلباتها

تعتمد النقابة أثناء ممارسة نشاطها المطلبي على مجموعة من الوسائل بغية تحقيق مصالح أعضائها في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف ولذلك، فهي تعتمد هذه الوسائل بحسب الظروف بحيث لا تستعمل عشوائيا أو اعتباطيا وإنما بناء على المنطلقات الفكرية التي تتبناها وتؤمن بها إضافة إلى الظروف المحيطة بنشاطها ومدى استجابة الوزارة الوصية لمطالبها، والنقابة عادة تلجأ إلى هذه الوسائل للضغط على الوزارة وإجبارها بغية تحقيق أهدافها المادية والمعنوية.(1)

(1)_ مرجع سابق، مسعود عمراوي، يوم24أفريل2016، من الساعة 10:00الى11:20.

المطلب الثاني: تأثر النقابية unpef على المنظومة التعليمية في الجزائر.

تعمل النقابة على تقديم مقترحتها للحكومة، في ما يتعلق بتربية التعليم في الاجتماعات الثنائية والثلاثية حيث تتمثل هذه المقترحات في جملة البرامج والمناهج التعليمية التي ترها النقابة ملائمة والمبداء التعليمية العالمية فهي تسعى إلى تغير من مستوى التعليم والرفع من الكفاءة التعليمية داخل المدرسة الجزائرية ولاعتبار النقابة شريك اجتماعي، لا تقتصر مهمتها على تحديد المطالب الاجتماعية فقط.

ويرتبط طرح الذي تقدمه النقابة إلى الحكومة بقوة ومكانة النقابة داخل الوسط التعليمي من خلال عدد الأعضاء المنخرطين والتمثيل النسبي الذي تمتلكه لتقديم مقترحات للحكومة للتفاوض على مقترحاتها، غير أن الطرح الذي تقدمه النقابة يبقى مجرد أراء فهيا غير ملزمة التطبيق من قبل الحكومة ، بحيث تنفر لوحدها بتحديد البرامج التعليمية للمدرسة الجزائرية، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ أن النقابة منذ بدايتها الأول كانت تقوم على فكرة تحقيق المطالب الاجتماعية للعمال، فنحصر دورها في تحقيق هذه المطالب فقط.
- ✓ بتحقيق المطالب الاجتماعية للموظف ينتهي دور النقابة وهذا مرهون بالاستراتيجيات التي تبنتها النقابة منذ الوهلة الأول وهذه المطالب متمثلة في رفع الأجور تحسين مستوى المعيشة للموظف الرفع من القدرة الشرائية
- ✓ احتكار الحكومة عملية صنع السياسة التعليمية وعدم إشراك جمعيات الأولياء التلميذ النقابات والأحزاب كأطراف فاعلة.(1)

(1)_ مرجع سابق، مسعود عمراوي، يوم 24أفريل2016، من الساعة10:00الى11:20 .

لذلك تلعب وزارة التربية الوطنية دور المهيمن في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقارير المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية، ومن اجل ذلك قامت بتكوين فريق عمل وزاي مشترك لوضع برنامج عمل وعرضته على الحكومة لمناقشته من خلال خمسة اجتماعات متتالية درست من خلالها البدائل التي تضمنتها سياسة إصلاح المنظومة التربوية ثم عرضتها على اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية الذي بدوره صادق على مشروع إصلاح المنظومة التعليمية.

وبهذا تكون الوزارة وحدها الجهة المأثرة في عملية صنع السياسة التعليمية فرغم نشاط النقابة في القطاع التعليمي إلى أنها لا تأثر على تحديد البرامج والمناهج الدراسية، حيث تبقى أرائها مجرد مظاهر تعبر من خلالها الوزارة على مدى تحقيقها لديمقراطية في القطاع عبر إشراك الجهات الفاعلة والتي تعد النقابية واحدة من أهم هذه الفواعل ، ولذلك فأن النقابة تبقى مرهونة بقوة الطرح الذي تقدمه للوزارة التي تحدد إمكانية تطبيق ما تره يخدم مصلحها داخل المدرسة.

وتعتبر النقابة أن المدرسة الجزائرية منذ انتهاجها الإصلاحات التربوية الأخيرة 2003 ضعفا كبيرا في المستوى العلمي والتحصيل الدراسي تدحرج وانخفاض كبير لمستوى تلامذتها ولأدل على ذلك احتلال الطلبة الجزائريين منذ هذا التاريخ ذيل الترتيب في كل المسابقات العالمية خاصة الأولمبياد الرياضي التي تعنى بالمسابقات الدولية في مادتي الرياضيات والفيزياء ، في حين كان الطلبة الجزائريين متفوقين في كل المسابقات الدولية في ظل المدرسة الأساسية المأخوذ تجربتها من ألمانيا

ويعود ذلك إلى غياب دور الرقابة على سير العملية التعليمية كذلك عدم خضوع أغلب المعلمين إلى دورات تكوينية رغم اقتراحات النقابة بخصوص ذلك عدم إشراك الجهات المعنية كجمعية الأولياء التلاميذ والمعلمين حول البرامج المطبقة وإمكانية نجاحها ولذلك تعاني المدرسة الجزائرية في الآونة الأخيرة ضعفا من حيث تكوين مواردها البشرية

نتجه الاهتمام بالجانب الكمي الذي تسعى الوزارة الوصول إليه وتحقيقه على حساب النوع الذي باتت تفتقده المدرسة الجزائرية.(1)

المطلب الثالث: معوقات عمل النقابة unpef

أولا:

إن السلطة رغم إقرارها بالتعددية النقابية من خلال القانون 90_14 المعدل والمتمم بالقانون 91_30 ولكن واقعيا لا تطبق القانون فهي تكيل بمكيالين إذ لا تعترف واقعيا سوى بنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهي طبعا نقابة السلطة فهي النقابة الوحيدة المشاركة في الثلاثية، كما أنها النقابة الوحيدة التي دعيت لمناقشة وإثراء قانون العمل الجديد بالرغم من فقدانها للمصداقية لعزوف المنخرطين وانضمامهم للنقابات المستقلة، ناهيك عن أن السلطة تعمل لتمييع العمل النقابي إذ تتعامل مع كل النقابات نفس المعاملة ولا فرق بين النقابة التمثيلية وغير التمثيلية بالرغم من أن القانون يعطي حق التفاوض للنقابة التمثيلية فقط أي النقابة التي تحوز على 20 بالمائة من منخرطي القطاع ، إضافة إلى أن السلطة لاتتفاوض إلا تحت ضغط الإضراب .

(1)_ مرجع سابق، مسعود عمراوي، يوم 20أفريل2016، من الساعة 10:00الى11:20.

ثانيا:

قلة الوعي النقابي فمعظم الموظفين بكل أسف رغم مستواهم التعليمي لا يفرقون بين النقابات من حيث التسمية فهم يعرفون النقابة من خلال رئيسها حتى أن النقابة تسمى باسم رئيسها، إضافة إلى ذلك فإن معظم الموظفين لا ينتمون للنقابات هم حياديون، وكما قال لنا وزير التربية الأسبق الدكتور بوبكر بن بوزيد في إحدى جلسات التفاوض مع نقابتنا " إن معظم الموظفين حياديون، وهؤلاء لنا – انتاوعنا – ، أي راضون بتسييرنا وراضون بأجورهم وأوضاعهم الاجتماعية والمهنية فما دخلكم " كما أن غالبيتهم لا يقصدون النقابة إلا إذا وقعوا في مشكل، إضافة إلى أن القلة التي تؤمن بالنضال والتضحية لتغيير الأوضاع الاجتماعية والمهنية، والمصيبة الكبرى أن هؤلاء الذين لا يناضلون ولا يضحون ولا يسددون حتى بطاقة انخراط يتهمون جميع زملاؤهم النقابيين بالتواطئ وقضاء المصالح الشخصية حتى أصبحت هذه العبارة تلوكها كل ألسن الموظفين.

ضعف الكوادر التقنية التي تمتلكها النقابة والمتمثلة في مجموعة من موظفي القطاع الذين لا يملكون الخبرة مقارنة بالتي تمتلكها الحكومة التي تعتمد على خبرات عالية الكفاءة في عملية تحديد المناهج التعليمية ما يخلق ضعف لدى هذه النقابة نتيجة عدم الأخذ بعين الاعتبار مقترحات التي تقدمها للوزارة المسئولة على تحديد البرامج التعليم.

انحصار العمل النقابي على تحقيق المطالب الاجتماعية فقط للأعضاء المنخرطين جعل من النقابة تحمل صبغة اجتماعية بحتي ما دفع بالحكومة إلى تقليل فاعليتها والمشاركة في تحديد المناهج الدراسية؛ وهذا يعود إلى غياب الرؤية الإستراتيجية التي تفتقر إليها النقابة خاصة في الآونة الأخيرة.(1)

(1)_ مرجع سابق، مسعود عمراوي، يوم 24أفريل2016، من الساعة 10:00الى11:20.

خلاصة فصل الثالث:

نستنتج من خلال دراستنا لنقابة المستقلة والناشطة في الطور الثانوي unpaf أنها من النقابات التي كانت سباقة في التأسيس منذ بداية الانفتاح على التعديدية حيث، تأسس في العديد من ولايات الوطن كما أن ولاية بسكرة من بين الولايات التي تأسس فيها الاتحاد، وسعى إلى ضم أكبر عدد ممكن من المنخرطين بهدف الرفع من نسبة التمثيل والمشاركة في المفاوضات والاجتماعات مع الوزارة الوصية، وقد ساهمت النقابة في تحقيق مطالب أفرادها كما عملت على المشاركة في تحديد الأولويات التربية والتعليم رغم العراقيل التي واجهتها أثناء نشاطها.

تعتبر النقابات العمالية من أهم التنظيمات العمالية التي تقوم على أساس الدفاع عن حقوق المنطوين تحت لوائها والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل وتدعيم الروابط مهنيا واجتماعيا كما تعتبر الوسيط الأساسي وقناة الاتصال المحورية بين أعضائها والدولة لكنها في المقابل تنظيم مستقل عن الدولة والهياءت الأخرى .

وتعد المرحلة ما بعد الاستقلال من المراحل الحرجة التي عرفتها النقابات العمالية في الجزائر حيث تعرضت النقابة إلي مضيقات في عملها كما أنها كانت تسير تحت غطاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي هيمن على العمل النقابي، في تلك المرحلة ما جعل من النقابة تتجه إلى العمل على تنمية البلاد اقتصاديا والنهوض بها اجتماعيا في ظل وجود نظام اقتصاد اشتراكي، يعتمد على التسيير الذاتي والاشتراكي.

ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع بعد التحولات التي عاشتها الجزائر، دستور1989 والتوجه نحو التعددية من هنا فان التغيير الذي طرأ على النظام السياسي الجزائري ممثلا في الاعتراف بالتعددية النقابية احتاج إلى تغيير قانوني متوازن وفعال، حيث أشار القانون رقم90_14 المؤرخ في 02جوان 1990والمتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها ممارسة الحرية النقابية بحيث شملت التأكيد على حرية تأسيس منظمات وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما أعتبر القانون النقابة شريك اجتماعي لها سلطة المشاركة في صنع القرار وصياغة البرامج في مختلف القطاعات ما خلق نقابات مستقلة عن سلطة الدولة ناشطة في كل القطاعات بما فيها قطاع التعليم الذي شهد نقلة نوعية بعد التوجه نحو التعددية بظهور نقابات مستقلة وناشط في القطاع.

كما أن الإصلاحات التي شهدها القطاع التعليمي في الجزائر منذ الاستقلال والى غاية الفترة الأخيرة أثرت على سير العملية التعليمية وعلى مستوى تحصل الموارد البشرية، داخل المنظومة التعليمية ما خلق نقابات ناشطة تدافع على العمال وعن مطالبهم الاجتماعية، وتساهم في الوقت نفسه على تحديد الخطط والبرامج التعليمية، عن طرق الاشتراك في الاجتماعات الثنائية والثلاثية التي تقوم الوزارة الوصية بعقدها مع الشركاء الاجتماعيين.

وتعد نقابة "الانباف" الناشطة في القطاع الثانوي من بين النقابات المستقلة التي تعمل على تحقيق مطالب العمال المنخرطين فيها كما تعمل على المشاركة في إرساء دعائم الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية من خلال المشاركة في تحديد التوجهات الفكرية للمدرسة الجزائرية رغم العراقيل التي توجهها من قبل الحكومة .

الملخص:

تعتبر النقابات المهنية حركة اجتماعية قائمة بذاتها لاعتمادها على ثلاثة أبعاد أساسية، البعد المذهبي أو الإيديولوجي المتمثل في جملة الأفكار والمبادئ التي تتبناها النقابة، وتعمل على الدفاع عنها وتحاول تجسيدها واقعيا والبعد الأدائي الذي يتمثل في أسلوب النشاط ووسائله والبعد الغائي المتمثل في الغاية التي تسعى النقابة إلى تحقيقها من خلال نشاطاتها.

وانطلاقا من كون النقابات إحدى دعامات المجتمعات المحدثة للتغيرات المهمة سعت النقابات الجزائرية إلى تغير الوضع الاجتماعي بعد الاستقلال رغم هيمنة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان جزء لا يتجزأ من السلطة كرس دوره للدفاع عن الدولة وتطبيق توجهاتها وهذا حتى بداية التسعينات.

مع الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية تم إنشاء العديد من النقابات لدفاع على حقوق العمال فنتج عن ذلك ظهور نقابات المستقلة والناشطة في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع التعليمي والذي شهد تعاقب الإصلاحات مختلفة منذ الاستقلال الغاية 2003 والتي تعتبر محطة مهمة في المدرسة الجزائرية

وتعد النقابة التعليم الثانوي UNPAF من بين النقابات الناشطة في القطاع التي استطاعت أن تحقق المطالب الاجتماعية الأعضاء المنخرطين فيها وتأثر على مسار السياسة التعليمية من خلال الإضرابات التي قامت بها رغم الضغوطات والعقبات التي تواجهها من قبل الحكومة.

رقم الملحق1: أسئلة المقابلة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

قسم العلوم السياسية

السنة الثانية ماستر

L.M.D

الهدف من المقابلة:

معرفة تأثير الحراك النقابي على السياسة التعليمية؛ من خلال محاولة تحديد الرابط العملي بين كل منهما والدور الذي تقوم به النقابة اتجه التغيرات التي تشهدها الساحة التعليمية في الجزائر.

السنة الجامعية 2015_2016

الأسئلة المقابلة:

_ تعريف بالنقابة الطور الثانوي "الانباف" unpef؟

.....

_ مراحل التأسيس النقابة ؟

.....

_ كم يبلغ عدد أعضاء المنخرطين داخلة النقابة unpef ؟

.....

– ما هي شروط الانخراط؟

.....

_ مصادر تمويل النقابة ؟

.....

ما هو النظام المعمول به داخل النقابة ؟الهيكل التنظيمي لنقابة؟

.....

_ أهم الدعيات والبيانات التي تقوم بها النقابة ؟

.....

_ صلاحيات الأعضاء المنخرطين فيها ؟ كيف يتم التنسيق مع المراكز الأخرى ؟

.....

_ ما هي علاقة النقابة بالمناهج الدراسية ؟

.....

_ فيما تتمثل صلاحيات النقابة في المجال التربوي ؟

.....

_ هل ترى النقابة أن المناهج المعتمدة في التعليم داخل المدرسة الجزائرية ذات جودة علمية عالمية ؟

.....

_ ما مدى تأثير الحركة النقابية على إصلاحات التربوية ؟

.....

_ ما هي المعوقات التي تواجه النقابة على مستوى عملها ؟

.....

أولا: بالغة العربية.

- المصادر.

1_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 74 – 71 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971، المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجزائر.

2_ الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قانون 30 – 91 المؤرخ في 21 د ديسمبر 1991 ، المعدل للقانون رقم 14 – 90المؤرخ 2 جوان 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي.

3_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90_14 يتعلق بممارسة الحق النقابي، **الجريدة الرسمية**، العدد46، 16جويلية2006..

- الكتب:

1_ أحميه، سليمان، **الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

2_ أحمد إبراهيم،أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية.** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.

3_ أحمد،أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية** . الإسكندرية: دار الوفاء الدنيا لطباعة 2000.

4_ أبو كليلة هادية، محمد، **التعليم ومستقبل المجتمع المدني.** الإسكندرية: المصري لبحوث البحر الأبيض المتوسط للتنمية، 2001.

5_ خضير، ادريس، **دراسة وضعية التعليم والثقافة في الجزائر**. الجزائر: منشورات تالة، 2001.

6_ البيلاوي، حسن حسين، **الإصلاح التربوي في العالم الثالث**. القاهرة: عالم الكتب، 1998.

7_ ـــــــ، ـــــــــ، **الجودة الشاملة في التعليم:مؤشرات تميز ومعايير الاعتماد**. عمان: دار المسيرة 2006.

8_ السيد بكر،عبد الجواد، **التربية المقارنة:والسياسات التعليمية**. [د ب ن]: مطبعة السلام، 2006.

9_ الشكر يجي، محمود، **إدارة المشاريع الصناعية**. بيروت: مطابع دار النشر، 1968.

10_ الفالوقي محمد، القذافي رمضان، **التعليم الثانوي في البلاد العربية**. ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996.

11_ الفيلالي، مصطفى، **مجتمع العمل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

12_ النمس، إيمان، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر** . [د.ب.ن] [د.د.ن]، 2001.

13_ الناصر، ناجي، **الجزائر تتحرك دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر**. الجزائر: دار الحكمة، 1995.

14_ بن بوزيد، أبو بكو، **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات**. الجزائر: دار القصبة للنشر 2009.

15_ بن اشنهو، اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

16_ بن محمد، على، **معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية**. الجزائر: دار الأمة، [د ت ن].

17_ تركي، رابح، **أصول التربية والتعليم**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

18_ سيد حسن، محمود، **الحركة النقابية**. [د.ب.ن]: الدار القومية للنشر، [د.ت.ن].

19_ شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: مفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر [د د ن]، 1997.

20_ شبل، بدران، **نظم التعليم في الوطن العربي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

21_ عبد الغفار، حنفي، **إدارة الموارد البشرية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

22_ عبد الباسط، محمد حسن، **علم الاجتماع الصناعي**. ط2، القاهرة: مكتبة غريب، 1982.

23_ ـــــ،ـــــــ، **علم الاجتماع الصناعي**. القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية، 1972.

24_ ـــــ،ـــــــــ، **الوجيز في علاقات العمل الاجتماعية: القانون النقابي** ، مصر، دار النهضة العربية،1999.

25_ عبد الجواد، بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار**. الإسكندرية: دار الوفاء الدنيا للطباعة، [د ت ن].

26_ عقيلي، عمر وصفي، **المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة**. عمان: دار وائل،2001.

27_ عبد الباقي، صلاح الدين، **الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات** . مصر دار الجامعة الجديدة،2001.

28_ عقلة العنزي، حمود، **المفاهيم العشر في إدارة العمل النقابي**. الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت [د.ت.ن].

29_ عبد القادر، فضيل، **المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات**. الجزائر: دار الأمة، 2009.

30_ فريدمان جورج، نافيل وبيار ، **رسالة في سوسيولوجياء العمل** . [تر: حسين حيدر]، بيروت: منشورات عويدات، 1985.

31_ قباري، محمد إسماعيل، **علم الاجتماع الإداري ومشكلات تنظيم في المؤسسات البيروقراطية** . القاهر منشأة المعارف، 1981.

32_ كول،ج د، **الحركة النقابية**. [تر :سيد حسن محمود]، القاهرة : الدار القوميّ للطباعة والنشر [د.ت.ن].

33_ مدكور، احمد على ، **التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل** . القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.

34_ محمد سعد ،إبراهيم، **الإعلام التنموي و التعددية الحزبية**. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 200.

35_ مرسي، محمد منير. **الإصلاح والتجديد في العصر الحديث**. ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1996 .

36_ منصور، محمد حسين، **قانون العمل**. لبنان: منشورات الحلبي، 2010.

37_ منصور، محمود حسين ، **قانون العمل**. مصر: دار الجامعة، 2007.

39_ هدفي، بشير، **الوجيز في شرح قانون العمل**. الجزائر: دار الجسور، 2006.

- **القواميس والمعاجم**
- القواميس.

1) ابن منظور، **لسان العرب**. ط3 ، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2004.

2) بن دهنية ،علي، **القاموس الجديد للطلاب**. الجزائر: [د.د.ن]، 1978.

- المعاجم

1) مسعود الرائد، جبران، **معجم لغوي عصري**. بيروت: دار الملايين ومصالحهم المشتركة، 1969.

2) منظمة العلوم والثقافة العالمية، **المعجم العربي الأساسي**. باريس: توزيع لاروس، 1989.

ثانيا: الدوريات (المجلات والجرائد)

- المجلات.

1_ لشهب، أحمد، "صناعة السياسة التربوية في الجزائر". **مجلة المفكر**، العدد11. ، [د.ت.ن].

2_ بلحاج، فروجة،" الإصلاح التربوي في المنظومة التربوية الجزائرية ابتداء من 2003". **مجلة كومبس** العدد 15، سبتمبر2009.

3_ بلعيور،الطاهر،"الاضطرابات العمالية في الجزائر".**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد،16 2012.

4_ بولكعيبات، إدريس، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين". **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد12، نوفمبر 2007.

5_ بو سحاك، عبد الله ، إعطاء الوجه الحقيقي للعمل النقابي. **مجلة الثورة والعمل**، العدد 470، 1986.

6_ حديدان صبرينة، معدن شريفة، "مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر". **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد خاص، ملتقى تكوين بالكفاءات في التربية، [د ت ن]

7_ صوالحية، منير،" الانتماء النقابي في الجزائر". **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد16، جوان 2014.

8_ قسوم، عبد الرزاق،" تأملات في أهداف المدرسة الأساسية". **مجلة التربية**، عدد2، الجزائر، 1982.

9_ نعيم،بومقورة،"الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية الأجر نموزجا ". **مجلة إضافات**، العدد1 شتاء20007.

- **الجرائد**

1_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 5967، الخميس 15أفريل 2010.

- **الدراسات الغير منشورة**

1_ لصواني،عبد القادر ، "تطور العمل النقابي في الجزائر" . **مذكرة ماستر.** (قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح ورقلة، 2013) .

2_ بن إسماعيل، تهاني. "الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية". **مذكرة ماستر.** (قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكره ، 2014).

3_ بوزغينة،عيسى، "النقابة في الجزائر مساهم سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال موتراته 1978الى1990". **مذكرة ماجستير.** (معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993).

4_بوشخو،سعيد،"اشكالية الاستقلالية والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر 1962_1972". **مذكرة ماجستير.** (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997).

5_ بولعناصر حاروش،الزبير،" الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية1999_2010 " **مذكرة الماجستير.** (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2010).

6_ إدريس بولكعيبات، "اتجاهات العمل نحو النقابة". **مذكرة ماجستير.** (معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة 1987).

7_ جحا،زهيرة، "النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية". **مذكرة ماجستير.** (قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2013).

8_ شطبي، حنان. "الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي دراسة حالة جامعة منتوري _قسنطينة". **مذكرة ماجستير.** (مدرسة الدكتوراه، جامعة منتوري، 2010) .

9_ ضحوي،علاء الدين. "واقع السياسة التعليمية في الجزائر: 2001_2008". **مذكرة ماستر**. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2015).

10_ فوزية، زعموش." علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر ". **مذكرة دكتوراه.** (قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012).

11_ قادة،يزيد، "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم الجزائرية دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة". **مذكرة ماجستير**. (علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير وعلوم التجارة جامعة أبي بوبكر بلقايد تلمسان، 2012).

12_ قرارية حرقاس ،وسيلة، "تقيم مدى تحقيق بالكفاءات الأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية دراسة ميدانية بالمقاطعة التربوية بولاية قالمة" . **أطروحة دكتوراه**.(قسم علم النفس وعلم التربية ، ، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة 2010).

14_ مخلوف، كمال."مبدأ السلم الاجتماعي في تشريع العمل الجزائري بين آلية التفاوض كأساس لتكريس المبداء والإضراب كوسيلة ضغط ". **أطروحة دكتوراه.** (كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014).

15_ مرابط،أحلام. "واقع المنظومة التربوية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسات التربية لمدينة بسكرة" . **مذكرة ماجستير** (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماع، قسم علوم الاجتماع 2010)

16_ مغراوي، لقمان، "تقويم السياسة التعليمية الجزائرية". **أطروحة دكتوراه** (جامعة الجزائر 3 ، 2013).

17_ مسعودي، مجيد،" إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000_2010". مذكرة ماجستير(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012).

18_ هياق،إبراهيم." اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو إصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا" . **مذكرة ماجستير**. (قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة،2011).

- **المقابلات**

1_ مقابلة مع: مسعود عمراوي، الأمين الوطني المكلف بالإعلام في الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين مكتب مدير اتحاد العام للعمال التربية والتعليم، بسكرة.22_02_2016.

- **المواقع الالكترونية.**

1_ أحمد، كردي، "**النقابات العمالية** ". متحصل عليه من:

htt// kenanaonhisse.com/useras/ahmedkorody 2015_11_27

2_ الأمين، عبد الحميد ، **العمل النقابي أهداف ومبادئ الحوار المتمدن**". متحصل عليه من :

http //www.ahewar.art.asp 2015_8_28

3_ مشروع الملك بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، ثقافة الجودة الشاملة في التعليم، متحصل عليه من:

www.tatweer.edu.sa 2016_02_15

- **ثانيا: بالغة الأجنبية.**

➢ Les dictionnaire

1_Dictionnourie, Ercglipédiqe, Larousse. 1er ;vil, paris. S.M.E.

➢ Les liovers

1_Bey ,Salleh , **L'Assemblée nationale constituante Algérienne, voir L'Annuaire de L'Afrique du nord** , Paris: édition , 1962.

2_ Bennoune ,Mahfoud , **éducation culture et développement en Algérie** , Alger Marinoor , ENAG , 2000.

3_ Favret ,Jeanne **, le syndicat le travailleurs et le pouvoir en Algérie une annuaire de l'Afrique du nord**. Paris : CNRS,1977.

➢Les sit web

Mohamed Nasreddine koeiche**.** " Les relations du travail dans le secteur public, changement de problématique et ruptures normatives. **" Revue algérienne des science juridiqueset administratives**, N°2, 1999. 2016_01_29